

جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

أثر انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبتين : إشراف :

الأستاذ محمد عمرون

- خليلى ليديا

- تزكرات زينة

اللجنة المناقشة :

رئيسا

- وارى عبد الكريم

مشرفا

- عمرون محمد

مناقشا

- تباني وهيبة

2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



	الإهداء.....
	التشكرات.....
5-4	خطّة العمل.....
11-7	مقدّمة.....
42-12	الفصل الأول.....
13	تمهيد.....
30-14	المبحث الأوّل.....
16-14	المطلب الأول.....
18-16	المطلب الثاني.....
26-18	المطلب الثالث.....
42-27	المبحث الثاني.....
28-27	المطلب الأول.....
34-29	المطلب الثاني.....
35-34	المطلب الثالث.....
38-36	المطلب الرابع.....
40-39	المطلب الخامس.....
41-40	المطلب السادس.....
42	استنتاج الفصل.....

إهداء

إلى أعزّ النَّاس و أحبّهم أمي الحبيبة، التي كانت وراء كل خطوة خطوتها في هذه الحياة، حفظها الله و أطال الله عمرها و جعلها تاجا فوق رؤوسنا.

إلى أبي العزيز و الحنون، الذي كان لي خير أب أطل الله عمره و حفظه لنا، و جعله دائماً حاضراً بيننا.

إلى أغلى و أعز شخص في حياتي، الذي كان لي سنداً و دعماً و رافقني في كل خطوة، و ساعدني حتى اليوم، زوجي و حبيبي إدير، حفظه الله و أطل عمره، هو و كلّ عائلته فرداً فرداً صغيراً و كبيراً، و حفظ له والديه.

إلى إخوتي الثلاثة و زوجاتهم و أولادهم و جميع أخواتي و أزواجهن و أولادهن، و إلى خالتي الحبيبة و إلى كل الكتاكيت الصغيرة تيزيري، عبد الرحمن، ريان، أمين، ياسين، عبد الرؤوف، عبد الله، عبد السلام، ينيس، و التوأم نصيرة و أميرة.
إلى كلّ زميلاتي و رفيقاتي، و أخص بالذكر ليديا و كلّ أحبتي.

زينة

إهـ

داء

إلى أُمّي العزيزة الغالية التي أسأل الله أن يحفظها من كل سوء و يطيل في عمرها و يشفيها و يديم نعمة وجودها علينا

إلى أبي و جدّتي و أخواتي اللاتي كبرت بين حبهن و عطفهن علي نوال، و زوجها طاهر و توتة، و زوجها لونيس.

إلى إخوتي أعمار و زوجته زكية، طارق و زوجته حياة التي أتمنى لها التوفيق في مشوارها الجامعي، إلى أخي نبيل الذي أسأل الله أن يوفقه و يجعل له النجاح ثمرة جده و مثابرته في بناء مستقبله، و دون أن أنسى أخي فاهم الذي أتمنى له النجاح و كلّ التوفيق في حياته.

إلى ديلان و ياسمين و يوسف وكل صغار العائلة لين، أنس، ياسين، إلياس، و بديعة.
إلى زوجي الحبيب حفظه الله و رعاه من كل مكروه والذي أسأل الله أن يوفقه و ينير دربه
حيث ما كان، إلى أبيه و أمه، و إخوته عزيز، و إلياس و زوجته نجاة و ابنتهم سماهر، و
كلّ أعمامه و عمّاته و كل أفراد عائلته.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى كل الزملاء و الزميلات و أخص بالذكر تزكرات زينة، و شبلي نسيم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

ليديا

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء أن وقّفتنا وألهمنا الصّبر لإنجاز هذا العمل
المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ
الفاضل المشرف " محمد عمرو " على توجيهاته و إرشاداته و قبوله الإشراف
على هذا العمل

كما أشكر لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة هذه المذكرة

و الشكر موصول إلى كل معلم أفاد بعلمه من أول المراحل الدراسية حتى هذه
اللحظة

إلى كل هؤلاء تقديرا و عرفانا

خط

ة

العم

ل

خطّ العمل

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لتجربة التكامل الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: أهم المفاهيم و النظريات المفسرة للتكامل

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتكامل

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتكامل

المبحث الثاني: التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الأول: ظروف التكامل الأوروبي

المطلب الثاني: مراحل تشكّل الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: دوافع تأسيس الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: التنظيم و التسيير داخل الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : النظام السياسي في الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث : مناهج التكامل الأوروبي

استنتاج الفصل

الفصل الثاني: توسّع عضوية الاتحاد الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: مراحل توسّع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: تطوّر عضوية و توسع الاتحاد

المبحث الثاني: توسع الاتحاد نحو وسط و شرق أوروبا

المطلب الأول: التمهيد لضمّ دول وسط و شرق أوروبا

المطلب الثاني: التوسع إلى خمسة و عشرون عضوا

المطلب الثالث: أهداف توسع الاتحاد الأوروبي الخامس

المبحث الثالث: الآثار التي ترتبت عن توسع الاتحاد الأوروبي

آثار انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي

استنتاج الفصل

ملخص

الخاتمة

مقدمة

التعريف بالموضوع

عرفت البيئة الدولية مع نهاية القرن العشرين تغيرات و تطورات هامة، كان أبرزها سقوط الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والتوجه نحو نظام أحادي صلب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى ظهور عدة مفاهيم على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية، أهمها مصطلح "العولمة". ولعل أهم ما ميّز هذه المرحلة، هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم فقد ارتبطت جميعا بعلاقات تجارية، مالية و تكنولوجية.

هذه الوضعية الدولية، أظهرت عجز الأطر الوطنية على مواجهة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، حيث أدى هذا التطور إلى تزايد الشعور بأهمية و الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل فيما بين الدول على المستوى الإقليمي، كوسيلة لمواجهة التحديات العالمية. وهو الشعور الذي أسفر عن نشأة العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فأصبح التكتل و التكامل أهم سمات العلاقات الدولية في الفترة الراهنة. وكانت الغاية من تكوين هذه التكتلات، التخلص من العديد من الصعوبات التي تواجهها الدول، وإيجاد حلول لها بشكل جماعي حيث تستغل الإمكانيات الاقتصادية المشتركة، إذ أن التكامل هو أفضل طريقة للاستفادة من مزايا الدول الأعضاء في التكامل.

ونظرا لأهمية هذه الظاهرة أدركت مختلف دول العالم أنّه من الصّعب تحقيق النمو الاقتصادي في هذا العصر بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية فحسب، حيث أنها لم تعد كافية لتحقيق أيّ تقدم لأي دولة دون الإبرام على اتفاقيات تعاون بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي و الرّفاه الاجتماعي لدول الأعضاء دون تمييز.

بالتّالي شهد العالم نشأة العديد من النماذج التّكاملية، أبرزها "الاتحاد الأوروبي" الذي جاء كنتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار في أوروبا، فظهرت الحاجة الماسة بمبادرة دولة لإعادة إحياء اقتصاد أوروبا. ومن أجل تحقيق مصلحتها قرّرت أوروبا، التّجاوز عن كل الخلافات السياسية و حروبها الماضية و الخروج بتكتل اقتصادي يضم دولا من غرب و شرق أوروبا، بغضّ النّظر عن الآثار التي قد تترتب عن هذا التّوسع.

أهمية الموضوع

تتمثّل أهمية الموضوع في كون الاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى به، بحيث أنّ الدول الأوروبية تجاوزت العديد من العراقيل و تغلبت على العديد من الصعوبات، للوصول إلى ما هي عليه و ذلك من خلال مسيرة دامت أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية، تضم غالبية دول أوروبا ذلك إضافة إلى الكثير من الإنجازات التي حققتها في ميادين مختلفة. كما أنّه يعتبر تجربة تدرس الخطوات التي يجب إتباعها و التي يجب تفاديها، لضمان نجاح أي تجربة تكاملية، وتحقيق التّقدم الاقتصادي و الرّفاه الاجتماعي.

مبررات اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أسباب موضوعية:

- الأسباب الذاتية: إنّ الانتماء لمنطقة البحر المتوسط و لبعدها الحضاري المشترك، بفعل الاحتكاك بين شعوب المنطقة عبر مختلف العصور القديمة الحديثة، يفرض علينا الاهتمام بالمنطقة و محاولة فهم التحوّلات و التّطورات التي تطرأ عليها، و كذلك التّركيز على أهم الأطراف الفاعلة فيها.
- الأسباب الموضوعية: تتلخص فيما يلي :

1. أهمية الموضوع خاصة بعد الإقدام الكثيف على تكوين التكتلات الإقليمية.
2. اعتبار الاتحاد الأوروبي من أبرز و أهم النماذج التكاملية.
3. إبراز أهم المراحل التاريخية التي مرّ عليها التكامل الأوروبي قبل الوصول إلى مرحلة الاتحاد.

الدراسات السابقة

عرفت الدراسات المتعلقة بالتجربة التكاملية الأوروبية، اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمحلّين، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نجاح التجربة الأوروبية في وصولها إلى الاتحاد، ذلك إضافة إلى الإنجازات التي حققتها على السّاحة الدولية.

أما بخصوص دراستنا فهي تركز على المسار التكاملي الأوروبي منذ بدايته، حيث سنقف عند مراحل تأسيسه و توسّعه وأهدافه، وما أتى به هذا التوسع. ولقد اعتمدنا على عدّة دراسات تناولت جوانبا من الموضوع ونذكر منها:

- كتاب "الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا" لجون بيندر (John Pinder) و سايمون اشروود (Simon Usherwood) حيث يعرضان كل ما تحتاج إلى معرفته عن الاتحاد الأوروبي بلغة بسيطة و سلسة، وحيث يستعرضان التغيرات التي طرأت مع معاهدة لشبونة، و الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي، و الوضع الحالي لعملة الأورو. كما تناولوا انجازات و إخفاقاته و يشرعان الخيرات الصعبة التي تنتظره.
- كتاب " الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة" للمؤلف مخلد عبيد المبيضين، حيث قام بإبراز أهمية الظاهرة الإقليمية و عناصر تميز التجربة الأوروبية عن باقي التجارب التكاملية حيث وقف عند مراحل تشكل الاتحاد و تطوره .
- كتاب "تاريخ أوروبا المعاصر" للمؤلف عبد اللطيف الصبّاغ أين تناول المؤلف عدّة محطات تاريخية مرّت عليها أوروبا منذ العصور الوسطى و سمات أوروبا في هذا العصر. كذلك تناول عصر النهضة الأوروبية حيث ذكر عوامل و أسباب قيام النهضة.
- كتاب " الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا" للمؤلف روبرت جيه ماکمان Robert J McMahon و يعرض في كتابه ملخصا عاما للحرب الباردة، يمتد عبر فترة عام 1945، حتى عام 1990، كما ألقى الضوء على الأحداث و القضايا و النزاعات الأساسية للحرب الباردة، معتمدا في ذلك على أهم و أحدث الدراسات عن الحرب الباردة. و من الأسئلة المحورية التي حاول الإجابة عنها في كتابه، كيف؟ ومتى؟ و لماذا بدأت الحرب الباردة؟ و لماذا امتدت لهذه الفترة؟ لماذا اتسعت في بدايتها من أوروبا ما بعد الحرب لتشمل العالم أجمع تقريبا؟ و لماذا انتهت على ذلك النحو؟ و ما هي الآثار التي خلفتها؟

إشكالية الدراسة

لقد جاء الاتحاد الأوروبي كنتيجة لتراكم عدّة خطوات مختلفة، و توسعه عبر مراحل تاريخية مهمة لتحقيق التّكامل خاصة بعد توسعه شرقا. و عليه نطرح الإشكالية الآتية: "هل أنثر انضمام دول أوروبا الشرقية على الاتحاد الأوروبي سلبيا أم إيجابيا؟

ولكي نغطي على جوانب الإشكالية قمنا بصياغة تساؤلات فرعية و هي :

- ما هي أهم مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي مراحل توسع الاتحاد الأوروبي؟
- ما هو الغرض من توسع الاتحاد الأوروبي شرقا؟ و هل كانت نتائجه إيجابية أم سلبية على الاتحاد و دول أوروبا الشرقية؟

فرضيات الدّراسة

من أجل تفسير إشكالية البحث و محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية :

- باعتبار أن الاتحاد الأوروبي تكامل إقليمي، فكان عليه التوسع شرقا و ضم دول أوروبا الشرقية.
- انهيار الاتحاد السوفييتي، يؤدي إلى فتح المجال لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا.
- توسع الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى آثار سلبية و إيجابية على كلا الطرفين.

الإطار المنهجي

قمنا بالاعتماد في دراستنا على المنهج التاريخي، الذي يمكّننا من وضع الظاهرة في سياق تطوّرها التاريخي، و على المستوى الوصفي حيث يمكننا بالتعرّف على الظاهرة و وضعها في إطارها الصّحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها. كما استخدمنا مناهج مكمّلة كالمنهج المقارن للمقارنة بين فترتين مختلفتين ، والتوصل إلى استنتاجات واقعية بالإضافة إلى استدلالنا بالمقاربة الوظيفية الجديدة بحيث أنّ الطرح الذي جاءت به يعتبر الأقرب إلى المنهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي.

نطاق الدراسة

حدّدنا نطاق الدراسة وفقا للمجال الزماني و كان ذلك مع تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصلب بتاريخ 25 جويلية 1952 إلى المرحلة توسّعها الخامس في عام 2004.

تقسيم الدراسة

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين و كل فصل إلى ثلاثة مباحث.

و تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم و النظريات المفسرة للتكامل، بعدها تطرقنا إلى الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية حيث قمنا بسرد ظروف نشأته و مراحل تشكّله و دوافع تأسيسه كما قمنا بتوضيح كيفية التنظيم و التسيير داخل الاتحاد الأوروبي.

و في الفصل الثاني من البحث قمنا بتناول مراحل توسع الاتحاد الأوروبي حيث وقفنا عند شروط العضوية و الانضمام للاتحاد الأوروبي و من ثمّ توسع نحو شرق أوروبا حيث عرضنا أهداف هذا التوسّع و الآثار التي ترتبت عنه.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

لتجربة التكامل الأوروبي

المبحث الأول : أهم المفاهيم و النظريات المفسرة للتكامل

المبحث الثاني : التجربة التكاملية الأوروبية

المبحث الثالث : التنظيم و التسيير داخل الاتحاد الأوروبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ
أَلَمْ يَكُنْ لَهُ آيَاتٌ لِلَّذِينَ عَقَلُوا
أَشْيَاءَ

إهـ

داء

إلى أُمي العزيزة الغالية التي أسأل الله أن يحفظها من كل سوء و يطيل في عمرها و يشفيها و يديم نعمة وجودها علينا

إلى أبي و جدّتي و أخواتي اللاتي كبرت بين حبهن و عطفهن علي نوال، و زوجها طاهر و توتة، و زوجها لونيس.

إلى إخوتي أعر و زوجته زكية، طارق و زوجته حياة التي أتمنى لها التوفيق في مشوارها الجامعي، إلى أخي نبيل الذي أسأل الله أن يوفقه و يجعل له النجاح ثمرة جده و مثابرته في بناء مستقبله، و دون أن أنسى أخي فاهم الذي أتمنى له النجاح و كلّ التوفيق في حياته.

إلى ديلان و ياسمين و يوسف و كل صغار العائلة لين، أنس، ياسين، إلياس، و بديعة.

إلى زوجي الحبيب حفظه الله و رعاه من كل مكروه و الذي أسأل الله أن يوفقه و ينير دربه حيث ما كان، إلى أبيه و أمّه، و إخوته عزيز، و إلياس و زوجته نجاة و ابنتهم سماهر، و كلّ أعمامه و عمّاته و كل أفراد عائلته.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

إلى كل الزملاء و الزميلات و أخص بالذكر تزكرات زينة، و شبلي نسيمة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

ليديا

إهداء

إلى أعزّ النَّاس و أحَنّهم أُمي الحبيبة، التي كانت وراء كل خطوة خطوتها في هذه الحياة، حفظها الله و أطال الله عمرها و جعلها تاجا فوق رؤوسنا.

إلى أبي العزيز و الحنون، الذي كان لي خير أب أطل الله عمره و حفظه لنا، و جعله دائماً حاضراً بيننا.

إلى أغلى و أعز شخص في حياتي، الذي كان لي سنداً و دعماً و رافقني في كل خطوة، و ساعدني حتى اليوم، زوجي و حبيبي إدير، حفظه الله و أطل عمره، هو و كلّ عائلته فرداً فرداً صغيراً و كبيراً، و حفظ له والديه.

إلى إخوتي الثلاثة و زوجاتهم و أولادهم و جميع أخواتي و أزواجهن و أولادهن، و إلى خالتي الحبيبة و إلى كل الكتاكيت الصغيرة ثيزيري، عبد الرحمن، ريان، أمين، ياسين، عبد الرؤوف، عبد الله، عبد السلام، ينيس، و التوأم نصيرة و أميرة.
إلى كلّ زميلاتي و رفيقاتي، و أخص بالذكر ليديا و كلّ أحبتي.

زينة

شكرو عرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء أن وقّفتنا وألهمنا الصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل المشرف " محمد عمرو " على توجيهاته و إرشاداته و قبوله الإشراف على هذا العمل

كما أشكر لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة هذه المذكرة
و الشكر موصول إلى كل معلم أفاد بعلمه من أول المراحل الدراسية حتى هذه
اللحظة

إلى كل هؤلاء تقديرا و عرفانا

	الإهداء.....
	التشكرات.....
5-4	خطة العمل.....
11-7	مقدمة.....
42-12	الفصل الأول.....
13	تمهيد.....
30-14	المبحث الأول.....
16-14	المطلب الأول.....
18-16	المطلب الثاني.....
26-18	المطلب الثالث.....
42-27	المبحث الثاني.....
28-27	المطلب الأول.....
34-29	المطلب الثاني.....
35-34	المطلب الثالث.....
38-36	المطلب الرابع.....
40-39	المطلب الخامس.....
41-40	المطلب السادس.....
42	استنتاج الفصل.....

59-44	الفصل الثاني.....
44	تمهيد.....
47-45	المبحث الأول.....
45	المطلب الأول.....
47-45	المطلب الثاني.....
58-48	المبحث الثاني.....
50-48	المطلب الأول.....
51-50	المطلب الثاني.....
51	المطلب الثالث.....
58-52	المبحث الثالث.....

59	استنتاج الفصل.....
62-61	خاتمة.....
67-64	الملخص.....
65-64	بالعربية.....
67-66	بالفرنسية.....
71-69	قائمة المصادر و المراجع.....
74-73	الفهرس.....

خطة العمل

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لتجربة التكامل الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: أهم المفاهيم و النظريات المفسرة للتكامل

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتكامل

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتكامل

المبحث الثاني: التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الأول: ظروف التكامل الأوروبي

المطلب الثاني: مراحل تشكّل الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: دوافع تأسيس الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: التنظيم و التسيير داخل الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : النظام السياسي في الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث : مناهج التكامل الأوروبي

استنتاج الفصل

الفصل الثاني: توسّع عضوية الاتحاد الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: مراحل توسّع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: تطوّر عضوية و توسع الاتحاد

المبحث الثاني: توسع الاتحاد نحو وسط و شرق أوروبا

المطلب الأول: التمهيد لضمّ دول وسط و شرق أوروبا
المطلب الثاني: التوسع إلى خمسة و عشرون عضوا
المطلب الثالث: أهداف توسع الاتحاد الأوروبي الخامس
المبحث الثالث: الآثار التي ترتبت عن توسع الاتحاد الاوروبي
آثار انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي
استنتاج الفصل
ملخص
الخاتمة

التعريف بالموضوع

عرفت البيئة الدولية مع نهاية القرن العشرين تغييرات و تطورات هامة، كان أبرزها سقوط الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والتوجه نحو نظام أحادي صلب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى ظهور عدّة مفاهيم على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية، أهمها مصطلح "العولمة". ولعلّ أهم ما ميّز هذه المرحلة، هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم فقد ارتبطت جميعا بعلاقات تجارية، مالية و تكنولوجية.

هذه الوضعية الدولية، أظهرت عجز الأطر الوطنية على مواجهة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، حيث أدى هذا التطور إلى تزايد الشعور بأهمية و الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل فيما بين الدول على المستوى الإقليمي، كوسيلة لمواجهة التحديات العالمية. وهو الشعور الذي أسفر عن نشأة العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فأصبح التكتل و التكامل أهم سمات العلاقات الدولية في الفترة الراهنة. وكانت الغاية من تكوين هذه التكتلات، التخلص من العديد من الصعوبات التي تواجهها الدول، وإيجاد حلول لها بشكل جماعي حيث تستغل الإمكانيات الاقتصادية المشتركة، إذ أنّ التكامل هو أفضل طريقة للاستفادة من مزايا الدول الأعضاء في التكامل.

ونظرا لأهمية هذه الظاهرة أدركت مختلف دول العالم أنّه من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي في هذا العصر بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية فحسب، حيث أنها لم تعد كافية لتحقيق أيّ تقدم لأيّ دولة دون الإبرام على اتفاقيات تعاون بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي لدول الأعضاء دون تمييز.

بالتالي شهد العالم نشأة العديد من النماذج التكاملية، أبرزها "الاتحاد الأوروبي" الذي جاء كنتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار في أوروبا، فظهرت الحاجة الماسة بمبادرة دولة لإعادة إحياء اقتصاد أوروبا. ومن أجل تحقيق مصلحتها قرّرت أوروبا، التّجاوز عن كل الخلافات السياسية و حروبها الماضية و الخروج بتكتل اقتصادي يضم دولاً من غرب و شرق أوروبا، بغضّ النظر عن الآثار التي قد تترتب عن هذا التوسع.

أهمية الموضوع

تتمثّل أهمية الموضوع في كون الاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى به، بحيث أنّ الدول الأوروبية تجاوزت العديد من العراقيل و تغلبت على العديد من الصعوبات، للوصول إلى ما هي عليه و ذلك من خلال مسيرة دامت أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية، تضم غالبية دول أوروبا ذلك إضافة إلى الكثير من الإنجازات التي حققتها في ميادين مختلفة. كما أنّه يعتبر تجربة تدرس الخطوات التي يجب إتباعها و التي يجب تفاديها، لضمان نجاح أي تجربة تكاملية، وتحقيق التّقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي.

مبررات اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أسباب موضوعية:

- الأسباب الذاتية: إنّ الانتماء لمنطقة البحر المتوسط و لبعدها الحضاري المشترك، بفعل الاحتكاك بين شعوب المنطقة عبر مختلف العصور القديمة الحديثة، يفرض علينا الاهتمام بالمنطقة و محاولة فهم التحوّلات و التّطورات التي تطرأ عليها، و كذلك التركيز على أهم الأطراف الفاعلة فيها.
- الأسباب الموضوعية: تتلخص فيما يلي :
 1. أهمية الموضوع خاصة بعد الإقدام الكثيف على تكوين التكتلات الإقليمية.
 2. اعتبار الاتحاد الأوروبي من ابرز و أهم النماذج التكاملية.
 3. إبراز أهم المراحل التاريخية التي مرّ عليها التكامل الأوروبي قبل الوصول إلى مرحلة الاتحاد.

الدراسات السابقة

عرفت الدراسات المتعلقة بالتجربة التكاملية الأوروبية، اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمحلّين، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نجاح التجربة الأوروبية في وصولها إلى الاتحاد، ذلك إضافة إلى الإنجازات التي حققتها على السّاحة الدولية.

أما بخصوص دراستنا فهي تركز على المسار التكاملي الأوروبي منذ بدايته، حيث سنقف عند مراحل تأسيسه و توسّعه وأهدافه، وما أتى به هذا التّوسع. ولقد اعتمدنا على عدّة دراسات تناولت جوانبا من الموضوع ونذكر منها:

- كتاب "الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا" لجون بيندر (John Pinder) و سايمون اشروود (Simon Usherwood) حيث يعرضان كل ما تحتاج إلى معرفته عن الاتحاد الأوروبي بلغة بسيطة و سلسلة، وحيث يستعرضان التغيرات التي طرأت مع معاهدة لشبونة، و الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي، و الوضع الحالي لعملة الأورو. كما تناولوا إنجازات و إخفاقاته و يشرحان الخيارات الصعبة التي تنتظره.
- كتاب "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة" للمؤلف مخلص عبيد المبيضين، حيث قام بإبراز أهمية الظاهرة الإقليمية و عناصر تميز التجربة الأوروبية عن باقي التجارب التكاملية حيث وقف عند مراحل تشكل الاتحاد و تطوره .
- كتاب "تاريخ أوروبا المعاصر" للمؤلف عبد اللطيف الصبّاغ أين تناول المؤلف عدّة محطات تاريخية مرّت عليها أوروبا منذ العصور الوسطى و سمات أوروبا في هذا العصر. كذلك تناول عصر النهضة الأوروبية حيث ذكر عوامل و أسباب قيام النهضة.
- كتاب "الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا" للمؤلف روبرت جيه ماکمان Robert J McMahon و يعرض في كتابه ملخصا عاما للحرب الباردة، يمتد عبر فترة عام 1945، حتى عام 1990، كما ألقى الضوء على الأحداث و القضايا و النزاعات الأساسية للحرب الباردة، معتمدا في ذلك على أهم و أحدث الدراسات

عن الحرب الباردة. و من الأسئلة المحورية التي حاول الإجابة عنها في كتابه، كيف؟ ومتى؟ و لماذا بدأت الحرب الباردة؟ و لماذا امتدت لهذه الفترة؟ لماذا اتسعت في بدايتها من أوروبا ما بعد الحرب لتشمل العالم أجمع تقريبا؟ و لماذا انتهت على ذلك النحو؟ و ما هي الآثار التي خلفتها؟

إشكالية الدراسة

لقد جاء الاتحاد الأوروبي كنتيجة لتراكم لعدة خطوات مختلفة، و توسعه عبر مراحل تاريخية مهمة لتحقيق التكامل خاصة بعد توسعه شرقا. و عليه نطرح الإشكالية الآتية: "هل أثر انضمام دول أوروبا الشرقية على الاتحاد الأوروبي سلبيا أم إيجابيا؟ ولكي نغطي على جوانب الإشكالية قمنا بصياغة تساؤلات فرعية و هي :

- ما هي أهم مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي مراحل توسع الاتحاد الأوروبي؟
- ما هو الغرض من توسع الاتحاد الأوروبي شرقا؟ و هل كانت نتائجه إيجابية أم سلبية على الاتحاد و دول أوروبا الشرقية؟

فرضيات الدراسة

من أجل تفسير إشكالية البحث و محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية :

- باعتبار أن الاتحاد الأوروبي تكامل إقليمي، فكان عليه التوسع شرقا و ضم دول أوروبا الشرقية.
- انهيار الاتحاد السوفييتي، يؤدي إلى فتح المجال لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا.
- توسع الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى آثار سلبية و إيجابية على كلا الطرفين.

الإطار المنهجي

قمنا بالاعتماد في دراستنا على المنهج التاريخي، الذي يمكّننا من وضع الظاهرة في سياق تطورها التاريخي، و على المستوى الوصفي حيث يمكننا بالتعرّف على الظاهرة و وضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها. كما استخدمنا مناهج مكملة كالمنهج المقارن للمقارنة بين فترتين مختلفتين ، والتوصل إلى استنتاجات واقعية بالإضافة إلى استدلالنا بالمقاربة الوظيفية الجديدة بحيث أنّ الطرح الذي جاءت به يعتبر الأقرب إلى المنهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي.

نطاق الدراسة

حدّدنا نطاق الدراسة وفقا للمجال الزّمني و كان ذلك مع تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصّلب بتاريخ 25 جويلية 1952 إلى المرحلة توسّعها الخامس في عام 2004.

تقسيم الدراسة

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين و كل فصل إلى ثلاثة مباحث.

و تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم و النظريات المفسرة للتكامل، بعدها تطرقنا إلى الاتحاد الأوروبي كتجربة تكاملية حيث قمنا بسرد ظروف نشأته و مراحل تشكّله و دوافع تأسيسه كما قمنا بتوضيح كيفية التنظيم و التسيير داخل الاتحاد الأوروبي.

و في الفصل الثاني من البحث قمنا بتناول مراحل توسع الاتحاد الأوروبي حيث وقفنا عند شروط العضوية و الانضمام للاتحاد الأوروبي و من ثمّ توسع نحو شرق أوروبا حيث عرضنا أهداف هذا التوسّع و الآثار التي ترتبت عنه.

تمهيد

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تحولات سياسية و اقتصادية، أهمها كان سقوط الاتحاد السوفيتي و النظام الدولي القديم، ما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية، من بينها " التكتلات الإقليمية" بالتالي توجّهت العديد من الدول نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية.

و يعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل تدفع بدولة ما، أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل أو الانضمام إلى تكتل قائم بالفعل، قصد تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن، التنمية، و المصلحة المشتركة. و كأبرز مثال عن هذه التكتلات الاقتصادي الإقليمية نجد الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر النموذج الأنجح في العالم، لما حققه من إنجازات عظيمة منذ بداية مساره التكاملي.

و من خلال هذا الفصل سنتعرف على الإطار النظري و المفاهيمي للتجربة التكاملية الأوروبية، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الأساس المفاهيمي و النظري للتكامل الإقليمي، و سنتناول في المبحث الثاني التجربة التكاملية الأوروبية حيث نستعرض ظروف ودوافع تأسيس الاتحاد الأوروبي و مراحل تشكّله و تنظيمه المؤسّساتي .

المبحث الأول: أهم المفاهيم و النظريات المفسّرة للتكامل

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجّها متزايدا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، ممّا زاد من أهمية الموضوع في الأدبيات العلمية الحديثة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومه و بعض المفاهيم المماثلة.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

يطرح مصطلح التكامل مشكلة التداخل بين المفاهيم من حيث تعدّد المعاني التي تعطى للمفهوم و من حيث المفاهيم المماثلة له مثل الاندماج، التكتّل، و الاعتماد المتبادل. وعليه ينبغي البدء بتحديد المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة.

I. تحديد المفاهيم:

1. **التكامل:** هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تحديده
 - **الاتجاه الأول:** اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة. وينتقد هذا التعريف لانتساعه، الأمر الذي يجعل كلّ العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، و هو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية، و التعاون و التنسيق من ناحية أخرى.
 - **الاتجاه الثاني:** هو اتجاه أكثر تحديدا، يعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات بين الدول، وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة". ومن ثمّ فعلمية التكامل تتضمن نقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات و مؤسسات إقليمية.¹

و يشير "التكامل" في معناه اللغوي إلى ربط أجزاء بعض إلى بعض ليتكوّن منها كلّ واحد. و يستخدم الاقتصاديون مصطلح التكامل لنقل معناه الإنجليزي (Integration) المشتق من الفعل (Integer)، الذي يعني الشيء المترابط عضويا في كلّ لا يتجزأ.

وقد بنى المنظرون على مصطلح التكامل نظرية في التكامل الدولي و الإقليمي، إلّا أنّهم اختلفوا في إعطاء مفهوم واحد لها، وذلك لاختلاف النماذج التي أحاطوها بالبحث و الدراسة ما أدى إلى تباين في الفرضيات و النتائج التي استخلصوها.

2. **التكتّل:** يشير إلى دمج أجزاء في كلّ واحد، و رغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي، على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر. و يرى بعض الاقتصاديين أنّ "التكتّل الاقتصادي" يعبر عن تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة بدلا من بلدان متفرقة، وذلك قصد تمكينها من وضع و تنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي.

كما يعرف على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة و التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح و الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية لشعوب تلك الدول.²

3. الإقليمية: هناك اعتبارين اثنين في تحديدها:

¹ شهاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص.2.

² شهاب نوال، مرجع سابق، ص. 3.

- الاعتبار الأول: يرى في الإقليم وحدة أرضية تضمّ في إطارها مصالح مترابطة، بمعنى أنّه يتبنّى معياراً جغرافياً في تعريف الإقليمية.
- الاعتبار الثاني: يرى بأنّ الظروف هي التي تحدّد المقصود بالإقليم في كلّ حالة على حدى، أي لا يمكن وضع قواعد لتحديد الإقليم بل يرجع ذلك إلى الاتفاق الإقليمي الذي يحدّد الإقليم فيما يرسمه من قواعد و ما يتضمّنه من نصوص.¹

و بالنظر إلى التّطورات التي صاحبت بناء العلاقات الدولية خاصة منذ بداية الثّمانينات، التي أفرزت خلفيات و دوافع جديدة للتّرابط بين الدول، أصبح المعيار الجغرافي معياراً أضيق من أن يكون قاعدة لتحديد التّجمعات الإقليمية، حيث برزت حاجات ومصالح مشتركة يمكن أن تحقق التّرابط بين الدول دون أن تكون متجاوزة من النّاحية الجغرافية، كمثال على ذلك نجد منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي (APEC).

فالإقليمية هي مفهوم وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول، سوا على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، و هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع الأفراد، و الجماعات، و المؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسة أو الاقتصادية، و بين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية و القيود الجمركية، و تسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كلّه كسوق كوني. و تتّسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنّها اختيارية، كما تتضمّن تنازلات عن جزء من السيادة لسلطة قيادة عليا، تمثل الجماعة و تتصرّف باسمها.

❖ و عليه تعتبر "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، أهمّ النماذج التنموية التي

تنطوي على مبدأ التكامل الاقتصادي كضرورة و منهاج لبلوغ أعلى درجات ومستويات التكامل. إذن التكتل الاقتصادي كمفهوم، يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي.²

II. مفهوم التكامل الاقتصادي:

لقد عرّف بيلا بلاسا (B.Balassa)، التكامل الاقتصادي بأنّه "عملية إلغاء تام للحوجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة". وأكّد آخرون أنّ هذا الإلغاء لابدّ و أن يتوافق مع إزاحة أيّ نوع من العقبات أمام انتقال عوامل الإنتاج. و وفقاً لنظرية التكامل الاقتصادي ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز و القيود أمام انتقال السلع و الخدمات وعناصر الإنتاج، وحسب مدى الإزالة تتمايز درجات التّكامل الاقتصادي، بين منطقة التفضيل الجزئي، و منطقة التجارة الحرة، و الاتحاد

¹ المرجع نفسه ص3

² شحاب نوال، مرجع سبق ذكره ص. 4،5

الجمركي، والسوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي الكامل الذي قد يشمل على التكامل النقدي.¹

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتكامل

1. **التعاون الاقتصادي:** لا تستطيع أي دولة من تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة انفرادية، كما أنها لا تستطيع العيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية تدفع إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة. ويعتبر التعاون أداة لتوثيق هذه العلاقات بين مجموعة من الدول، سواء في إطار إقليمي أو دولي. بالتالي أصبحت العلاقات الاقتصادية أكثر وضوحاً حيث تقوم على حرية التجارة والشفافية.² و يتخذ التعاون الاقتصادي شكل تنظيم إقليمي يضمن التعاون، من خلال ترتيبات مؤقتة أو دائمة، فهو يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل التيسيرات اللازمة، و تشجيع التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر.³
2. **الاتفاقيات الثنائية:** تمثل الخطوة الأولى قبل الانتقال إلى مراحل متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول. و تعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين، لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة. و من بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها نذكر ما يلي :
 - تنشيط الصادرات بمعدل أكبر و لأجل طويلة.
 - تنظيم التجارة استيراداً و تصديراً.
 - تنويع مصادر الصادرات و التخلص من خطر依يات التجارة الخارجية.
 - القضاء على مشكل النقد الأجنبي.⁴
3. **التكتل:** وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، و يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن نسبة معينة من التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، جغرافياً، تاريخياً، ثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة. ويمكن تعريفه كذلك بأنه تجمع العديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك. هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة أو سوق مشتركة.⁵
4. **التنسيق:** عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات و مشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول، والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة انفرادية. إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو

¹ جابر محمد محمد الجزار، (التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة)، الأهرام الاقتصادي، العدد 01، 2006/07/226، ص. 13.

² حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي الأصالة الفكرية و الديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص. 414.

³ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص. 14.

⁴ محمد رنييف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص. 179، 182.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص. 30.

جهاز و وجوده سابق لعملية التنسيق، عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة أو مؤسسات جديدة، كما أنّ التنسيق غالباً ما يكون مؤقتاً.¹

5. **العمل المشترك:** يمكن تحديده على أنّه تلاقي عدّة إرادات لإنجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أنّ النشاط يمكن أن يكون محور تلاقي الإرادات ليس محصوراً في شكل محدّد كالنشاط الاقتصادي.²

المطلب الثالث: أهمّ النظريات المفسّرة للتكامل

1 النظرية الاتحادية:

تسعى النظرية الفدرالية إلى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على المستوى الدولي، بمعنى قيام الدول الداخلة في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فدرالية، وأن يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفدرالية و الحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة. و يعطي أنصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ناجح للفدرالية. و واضح أنّ التفكير في إقامة دولة اتحادية ينصبّ في الأساس، على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطاره على درجة عالية من التشابك في المصالح، و ترى أنّ قيام كيان إقليمي اتحادي يحقق مصالحها على نحو أفضل مما تحقّقه الكيانات القطرية.³

وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين :

- الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية، شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلاً على تحقيق قدر من الرّخاء و الرّفاهية الاقتصادية، يفوق ما تحقّقه الدولة الوطنية لوحدها. ويمكن القول أنّ هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين :
- القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، و تيقنها أنّ دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل ممّا تفعله الدولة الوطنية، وهذا ما يعرف بقاعدة الكفاءة.
- القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة المشاركة في اتّخاذ القرار، و هذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.
- الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية، لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، و تكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة و من ثم ترى الفئات الاجتماعية الراضية لهذا الأمر أنّه من المصلحة، التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.⁴

¹ خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية، رسالة ماجستير في القانون الدولي، جامعة باتنة، 2006، ص. 43.

² المرجع نفسه

³ محمد احمد عطاالله، التداخيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، دراسة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص. 29.

⁴ محمد محمود الامام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، القاهرة، مجموعة النيل للغة العربية، 1998، ص. 6.

و كان للاعتبار الثاني، أهمية في الحالة الأوروبية ممّا أدى إلى تقوية شوكة المدرسة الاتحادية خلال الحرب العالمية الثانية، و خاصة لدى الفئات الاجتماعية بفرنسا و التي ترّعّمها "جان مونييه" (Jean Monnet) عندما رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة للسيطرة على أوروبا، و لكن توجد فئات أخرى لن تقاسمها الرأي، بما في ذلك الديجوليين محبذة حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة. و بالنتيجة و كما يقول البعض، فإنّ الفدرالي يعتبر بمثابة إستراتيجية للتحرك نحو التكامل، أكثر منه نظرية تضع أسسا للوصول إليه، فيكون على الدولة الاتحادية بعد أن تقوم أن تبحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون التّجمع التكاملي.

و من الملاحظ أنّ الفدرالية قد وجدت لها صدى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعى "ونستون تشرشل" (Winston Churchill) في خطاب له في زيوريخ عام 1946، إلى إنشاء اتحاد فدرالي في أوروبا وأطلق عليه " الولايات المتحدة الأوروبية".¹

2 النظرية الإتصالية:

تعد النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل، وهي تركز على عدم التسرع في تأسيس سلطة مركزية، تتولى شؤون المجتمع التكاملي. سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، و أنّه من الأفضل الانطلاق بتأسيس تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة. ويرى أصحاب هذه النظرية و في مقدماتهم "كارل دويتش" أنّه يجب التدرّج في العملية التكاملية، كبديل للتحوّل المفاجئ والمباشر إلى حالة الوحدة السياسية، وذلك بدأ بالنواحي الأقل إثارة للخلافات والتي تساهم في تحفيز التكامل، كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول و تنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد. وبناءا عليه فضّلوا اتباع منهج تعاملّي يعمل على تشجيع و تكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محدّدة.

وقد أوضح "كارل دويتش" في محاولة منه، الطريقة التي يتم بها تكثيف و زيادة المعاملات والاتصالات بين الدول، في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية و التي تتلخّص فيما يلي :

- ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عملية التكامل.
- وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول الأطراف في التكامل في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الأمنية .
- دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل.
- ضرورة وضع شروط محلية و عالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق التكامل.
- يجب أن تكون النخب و القوى الحاكمة مستعدة للتعامل مع هذه الشروط.

¹ محمد احمد عطالله، مرجع سابق، ص.29

ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي النفسي دورا هاما في هذه النظرية، ويؤدي تزايد حجم التشابكات خلال فترة من الزمن إلى نشأة شعور بالجماعة، أي تقارب في المصالح وتماثل في المعتقدات و القيم و السلوكيات و الولاءات، و تشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة¹

3 النظرية الوظيفية:

يعدّ "دافيد ميطراني" (David Mitrany) مؤسس الوظيفة، فقد بلور أفكاره بشأنها في الأربعينيات من القرن العشرين، حيث يعرف التكامل أنّه "نوع من استقرار لطبيعة التطور الذي تشهده المجتمعات، مركزا على الجانب الفني- التقني". فمن خلال تعريفه للتكامل، يمنح "ميطراني" الحقل الفني التقني الأفضلية، لأنّه حقل منتج و يحقق التطور و التقدم، منتقدا بذلك أي اندماج سياسي إلى درجة اعتبار نظريته الوظيفية، نظرية تقنية و غير سياسية، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يقول "إنّ تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية و غير السياسية، التي تواجه الحكومات. و مثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين على المستوى الوطني، ولكنها أدت دورا في المشاكل الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم عن القطاع السياسي فهذا سيمكن من إنشاء تكامل دولي." و هنا يؤكد ميطراني الدور الفعّال للمتخصصين التقنيين في الحقل الفني، في نقل التكامل من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، من دون إهمال دور الفاعلين السياسيين في عملية الانتقال، من مسائل السياسة العليا في الحقل السياسي إلى مسائل السياسة الدنيا في الحقل التقني، في تدعيم هؤلاء المتخصصين التقنيين و تشجيعهم. وهو ما تؤكّده الفرضية الأساسية للوظيفية، التي مفادها أنّ التعاون ينطلق من قضايا السياسة الدنيا، الاقتصادية و الفنية التي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا، كالشؤون السياسية و مسائل الأمن الوطني و تلك ذات الأهمية الإيديولوجية و القيمية.

و ما يبرز في وظيفية "ميطراني" هو مبدأ الانتشار، الذي يعني به أنّ التكامل في حقل تقني واحد، سيسهم بدوره في خلق التكامل في الحقول التقنية الأخرى، ممّا ينتج عنه خلق نشاطات جديدة تؤدي إلى خلق بعض الفرص للتكامل في حقول أخرى. ويعتقد "ميطراني" أنّ هذه النشاطات تكون حافزا قويا نحو تحقيق السلام العالمي، مع إمكانية إنشاء مجتمع دولي سلمي، خال من الحروب والصراعات عبر قنوات التكامل في المجالات الاقتصادية وليس عبر توقيع و إبرام اتفاقيات و معاهدات و موافيق دولية.

ولترجمة ذلك في واقع ملموس، يقترح "ميطراني" البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية و الاجتماعية عبر الوطنية، تركز على تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول و صانعي قراراتها، مع العمل على إقناع الفئات الاجتماعية بأهمية و لائها لهذه المنظّمات، و ما يترتب عليه من مكاسب حتى تكون على استعداد لتقبل هذا التكامل

¹ كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغربية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ و الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة العربي تبسي، 2016، ص. 37، 38، 39.

الإقليمي و التكيف معه. و هذا النوع من التكامل بحسب "ميتراي" ينجم عنه تقليص دور الدولة، وفقدان مفهوم السيادة لقيمتها الفعلية لصالح المنظمات المتخصصة.

إنّ وظيفة "ميتراي" تقوم على نقل بؤرة التركيز و الاهتمام من مسائل السياسة العليا إلى مسائل السياسة الدنيا، لأنّها تعتقد يقينا بأنّ أمور الرّخاء و الرّفاهية و التطوّر تحدث في الحقل التّقني الفنّي و ليس في الحقل السياسي، التي ترى فيه حقلا غير منتج و غير فعّال للظاهرة التّكاملية.¹

فلو ركّزت الدولة جهودها في الحقل السياسي فإنّ عملية التطوّر ستضمحل، كذلك الشأن لمسألة الرّبط بين الحقلين التقني والسياسي، فوظيفة "ميتراي" تمنح اهتمامها لدور العامل الاقتصادي في تحقيق التكامل، و تركز على مبدأ الانتشار لكي يشمل التكامل باقي الحقول التقنية الفنية.²

4 النظرية الوظيفية الجديدة:

تعدّ الوظيفية الجديدة امتدادا و ردّ فعل على الوظيفية الأصلية في آن واحد، فهي امتداد بحيث أنّ هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، و البناء التّظري، و النسق المفاهيمي، و وحدة التحليل. فكلاهما تعتمد في دراستها للتكامل على المنهج الاستقرائي انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كليّاتها و من خصوصياتها إلى عمومياتها، وكلاهما تعتمد على مفهوم التكامل بوصفه عملية و حالة، و على مبدأ الانتشار على الكيفيات النّظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الدّاخلي و الخارجيّ:

- **داخليا:** من خلال توافر القيم المشتركة (التكامل القيمي)، وأهميّة العملية التّكاملية (المكاسب و الفوائد)
- **خارجيا:** من خلال الإكراه (القوى الكبرى و النّخب الخارجية)، متّخذة الفواعل عبر الوطنية في إطار التّفاعلات الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية، و العسكرية الشاملة لوحدات التحليل، و من الوظيفية بوصفها أداة أساسية للتحليل الوظيفي. إذ تتمحور الوظيفية الجديدة حول فكرة مؤداها أنّ الدول تتخلى عن سلطاتها لصالح المنظمات و المؤسسات الإقليمية، معلنة ولاءها لها، ممّا يترتب على ولائها إنشاء سلطة سياسية جديدة تتمتع بسلطة اتّخاذ القرار إقليميا إلى غاية بلوغ التكامل، مرحلة الانصهار البنيوي.

أما الوظيفية الجديدة كرد فعل على الوظيفية الأصلية، فتكمن في أنّها جاءت على أنقاض الوظيفية الأصلية أشبه ما تكون كانتقاد لها.

¹ عبد الناصر جندلي، (التكامل مقارنة مفاهيمية و نظيرية)، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 3 ، أوت 2015، ص.15

² عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص.16

و الذي يمكن حصره في البعد المكاني للتكامل و مؤشرات و دوافعه، فمن حيث البعد المكاني، ففي الوقت الذي لا تفرّ فيه الوظيفية الأصلية بوجود رقعة جغرافي محدّدة نتيجة عدم اعترافها بنهاية الدولة أو زوالها، ترى الوظيفية الجديدة بأنّ علاقات التكامل لها تأثيرات واضحة على السيادة، ولاسيما التنظيم الفدرالي الذي تطمح إلى تحقيقه الوظيفية الجديدة، لأنّ درجة التكامل هنا تكون عالية. ومن ثمّ إمكانية تحقيق مكاسب و فوائد للأطراف المعنية يعدّ أمرا واردا.¹

و بهذا الطّرح يتّضح أنّ الوظيفية الجديدة تخلّت عن النظرة العالمية، و تبنّت الجهوية على خلاف المدرسة التقليدية، لكنها حدّدت شروط لا بدّ أن تتوفر في أي مسار لكي يتحقّق التكامل الإقليمي و من بين هذه الشروط نذكر:

- أن تكون خطّة المسار محدّدة وظيفيا بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.
- أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتّخاذ القرار في دولهم.
- أن يكون هناك قدر من التجانس بين الدول المعنية.
- وجوب توفر نوع من التفاهم و تطابق وجهات النّظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية.²

أما بالنّسبة لمؤشرات التكامل فإنّ تصنيف وظيفية "ميتراني" للمسائل إلى سياسة عليا و سياسة دنيا، لا يتماشى و رؤية كل دولة طرفا في التكامل، فضلا عن ذلك فإنّ الوظيفية الأصلية لم تحدّد الكيفية التي يبدأ بها التكامل، لو لم تكن هناك في نظر الوظيفيين الجدد إرادة سياسية فعلية ناتجة عن تحمس صنّاع القرار الدول المعنية، و أهميّة النتائج المترتبة على التجربة التكاملية فيما بينها التي يصعب تحقيقها فرديا.

نستنتج ممّا سبق ذكره، أنّ الوظيفية الجديدة هي امتداد و رد فعل على الوظيفية الأصلية في الوقت نفسه.

وإذا كانت الأصلية اعتمدت كثيرا على إسهامات "ميتراني" إلى درجة ارتباطها باسمه، فإنّ الوظيفية الجديدة ركّزت كثيرا على إسهامات الأمريكي "ارنست هاس" (Ernst Haas) الذي رفض فكرة فصل القضايا التقنية عن السياسة كما فعل "ميتراني". غير أنّ هذا لا يعني أنّ إسهامات بقيّة المفكرين الوظيفيين الجدد كـ "اتزيوني" (Etzioni)، و "دويتش" و "غالتينغ" (Galtung) و غيرهم، ليست قيّمة علميا. بل إنّ كلّ الإسهامات تمثّل مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية أينما وجدت، خاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفية الجديدة بزاعمة "هاس"، البناء الفكري للمجموعة الأوروبية

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ص. 16

² كمال مقروس، مرجع سابق، ص. 41

سابقاً، و الاتحاد الأوروبي حالياً، من خلال خلقها لمؤسسات إقليمية لخدمة التكامل الاقتصادي بين أعضائها.¹

ويرى "هاس" بأن فكرة الوظيفة الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل. و لقد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي، و سيكون دور الأمم المتحدة بمثابة السلطة الفدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية.²

5 الإقليمية الجديدة:

ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة، والتي قامت أساساً على فكرة التكتل و تقسيم العالم إلى كتلتين. و كان لهذا التقسيم دافع للتوجه على الإقليمية، والتي تزامنت مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، بالتالي بداية تنامي النزاعات الوطنية التي توسعت لتتحول إلى نزعات قومية إقليمية.

و لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية، و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA)، إلى أن ظهرت ظاهرة الإقليمية الجديدة في منتصف الثمانينات و التي تتمثل في علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي. و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

- **النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرص تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، و لهذا النموذج مستويات متعددة أدناها المناطق التجارية الحرة و أعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي.
- **النموذج الثاني:** قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي، في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل و مثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي، الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو باندونسيا.

و بعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي لما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة، هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة، حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي.

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص. 17

² كمال مقروس، مرجع سابق، ص. 41

و يذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمّم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو بعيدة عن بعضها البعض.¹

المبحث الثاني: التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الأول: ظروف التكامل الأوروبي

1. أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الحرب التي تعدّ -وفق أي معيار يمكن تصوّره- الصّراع الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية، حيث تسبّبت في مستويات لا نظير لها من الموت والدمار و الحرمان و الفوضى.

يقول المؤرخ " توماس جي باترسون" (Thomas Patterson): " إنّ الدمار الرهيب الذي شهده العالم بين عامي 1939 و 1945، كان شاملا و عميقا لدرجة انقلب معها رأسا على عقب ... " ، إذ تسبّبت الحرب الحرب في مقتل 60 مليون شخصا قرابة ثلثيهم من المدنيين. و بنهاية الحرب عمّ الخراب على أغلب القارة الأوروبية، و قد وصف رئيس وزراء البريطانيين آنذاك "ونستون تشرشل" (Winston Churchill)، أوروبا ما بعد الحرب بأنها: " كومة من الأنقاض و مقبرة و أرض خصبة للأوبئة و الكراهية"، و وفق المراسل ويليام شير (William Shier)، أنّ برلين كانت: " أرض خراب تام و لا أضن أنّ دمارا وقع من قبل قطّ على مثل هذا النطاق". و لم يتسبّب النطاق العريض من الموت و الدمار، الذي خلفته الحرب في دمار الجزء الأكبر من أوروبا و آسيا و حسب، بل قضى كذلك على النظام الدولي القديم بالمثل. يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "دين أنتشيسون" (Dean Acheson): " إنّ نظام و بنية العالم الذي ورثناه من القرن التاسع عشر ولينا، ذهب بالكامل إلى غير رجعة."

في الواقع إنّ النظام الدولي المتمركز حول أوروبا الذي هيمن على العالم، على مدار الخمسمائة عام الماضية اختفى تماما، و عوضا عنه ظهرت قوتان عسكريتان

¹ محمد لحسن علاوي، (الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل)، مجلة الباحث، العدد 7، 2009، ص. 109

عائيتان الواحدة فيهما بحجم قارة – توصفان فعلا بأنهما قوتان عظيمتان- و كلاتهما تعترم إرساء نظام عالمي جديد يتفق مع احتياجاتها و قيمها¹

2. أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية:

كانت أوروبا أكثر قارات العالم على الإطلاق معاناة من جراء الحربين العالميتين الأولى و الثانية، حيث دارت أشد معاركهما ضراوة على أرض أوروبا، كما بدأت معارك الحربين و انتهت على أرضها، الأمر الذي سبب خسائر فادحة في البنية الأساسية الاقتصادية لدول أوروبا، كما قضي على زعامة أوروبا للعالم، ممثلة في بريطانيا و فرنسا قبل الحربين العالميتين، الأمر الذي جعل الجميع يفكر في إنها حالة الحرب و القضاء على أسباب الحروب في المستقبل، و ذلك بإقامة وحدة أوروبية.

وقد جاءت الفكرة الأولى لهذه الوحدة من خارج أوروبا، تحديدا من الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة في "مشروع مارشال" وزير الخارجية الأمريكية آنذاك. و يقوم المشروع على معونة أمريكية لدول أوروبا، و على الدول الأوروبية أن تتعاون فيما بينها لحل مشاكلها الاقتصادية الناجمة عن الخلل الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية.

قدرت تكاليف المشروع نحو 22 بليون دولار أمريكي، و هو مبلغ عظيم آنذاك، غير أن المسائل المتعلقة بالأمن القومي لا تأبه بحجم المصروفات، و من المعروف أن أمن أوروبا الغربية هو أمن أمريكا، حيث يجمعهما الحلف الأطلسي²، و شيء طبيعي أن تسعى أمريكا إلى تقوية خط المواجهة الأول مع الشيوعية و ذلك بدع النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية، و القضاء على أسباب التباغض و التحاسد فيما بينهم، و هو ما لا يتحقق إلا في ظل الوحدة الأوروبية بغض النظر عن الآثار السلبية لهذه الوحدة على الاقتصاد الأمريكي.

حدث و أن أقرّت سنة عشر دولة أوروبية "خطة مارشال" بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. و قد اتفقت الدول الأعضاء على سياسة موجهة في استخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء، و إزالة العقبات التي تعترض حركة التبادل التجاري، سواء منها ما يتعلق بالرسوم أو قيود الملكية، و كذلك تسهيل مرور الأفراد بين دول المنظمة.³

المطلب الثاني: مراحل تشكل الاتحاد الأوروبي

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية، في حالة ضعف شديد من الناحية الاقتصادية و العسكرية، كما أدركت أنها فقدت مكانتها كمركز للعالم، فقامت ببعض الجهود ساهمت بتحويل فكرة توحيد أوروبا إلى مشروع من خلال عدة خطوات عملية انتهت بمجملها إلى الاتحاد الأوروبي و مؤسساته المتنوعة.

¹ روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا، ط1، ترجمة فتحي خضر، مرسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2014، ص.ص.11،12،14.

² الحلف الأطلسي (حلف الناتو) حلف عسكري أوروبي أسس عام 1949، مهمته الدفاع عن أوروبا الغربية ضدّ الاتحاد السوفييتي.

³ محمد عبد اللطيف الصبّاغ، تاريخ أوروبا المعاصر، (ب. م. ن)، (ب. ب. ن)، ص.83.

I. جهود ما بعد الحرب العالمية الثانية في توحيد أوروبا:

1 محادثات "ارنولد توينبي" Arnold Toynbee، و"اندرية سيغفريد" André Siegfried

طُرحت من أجل تحقيق الوحدة بين فرنسا و بريطانيا، خلال السنوات الأولى للحرب في عام 1940، جرت المحادثات بين المؤرخ البريطاني "ارنولد توينبي" و أستاذ العلوم الفرنسي "اندرية سيغفريد" في كلٍّ من لندن وباريس. تمَّ الاتفاق خلالها على قيام وحدة سياسية و اقتصادية بين فرنسا و بريطانيا و كلف توينبي بصياغة مشروعها النهائي و أكدَّ هذا المشروع على أهميّة و ضرورة وضع أطر مؤسسية قادرة على وضع و تنفيذ سياسات مشتركة في مجالات الدفاع و الأمن و السياسة و التجارة الخارجية، و تعبئة الموارد الاقتصادية و على وضع نظام الرقابة البرلمانية و المواطنة المشتركة.¹

2 اتحاد البنلوكس:

في 29 أكتوبر 1947، عقدت كلٌّ من بلجيكا، لكسمبورغ، و هولندا اتفاقاً جمركياً كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينها، وأول تجربة تكاملية في أوروبا، أُلغيت بموجبه الرسوم الجمركية بين الدول الثلاث. و في أول جويلية 1950، أزيلت القيود التجارية، و وُحِّدَت السياسة الجمركية، و اتبعت الدول الثلاث سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي و تحرّرت حركة الرّساميل وقد نجحت هذه التجربة التكاملية نجاحاً كبيراً ، ودخلت الدول الثلاث في الاتفاقيات التالية كاتحاد و ليس دول منفصلة.²

3 منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي:

بعد الحرب العالمية الثانية، و اعتماداً على مشروع مارشال ومن أجل تنسيق جهود الدول الأوروبية، عقد مؤتمر بين ستّة عشرة دولة أوروبية، انبثق عنه عدد من اللجان تحوّل بعضها إلى أجهزة دائمة. فقد اجتمعت لجنة عمل حول اتحاد جمركي أوروبي في 1947، ثمّ أنشأت أمانة دائمة في بروكسل، و يلاحظ أنّ المنظمة اهتمت بتحرير حركة السلع و الخدمات و بعض المعاملات الرأسمالية لكنّها لم تحرز تقدماً في مجال تنقل الأفراد.³

4 مجلس أوروبا:

كان إنشاء مجلس أوروبا من أهم الخطوات العملية من أجل التعاون الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، و قد نشأ المجلس بموجب معاهدة وقّعت في لندن في ماي 1949، لتحقيق قدر أكبر من الوحدة بين الدول الأعضاء و من أجل تسهيل تقدّمها الاقتصادي و الاجتماعي و دعم مبادئ الديمقراطية البرلمانية و حقوق الإنسان وسيادة القانون. ضمّ

¹ محمد احمد أيوب عطالله، مرجع سابق، ص.33

² نفس المرجع

³ محمد احمد أيوب عطالله، مرجع سابق، ص.34

المجلس في البداية عشرة أعضاء و ارتفع العدد إلى ثلاثة و عشرون عضوا بعد أربعين عاما.¹

5 اتحاد المدفوعات الأوروبي:

واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتدمير الذي أصاب اقتصادياتها، وذلك جعلها مدينة لعدة دول بسبب حاجتها لتمويل الحرب، فأصبحت غير قادرة على تسديد ديونها نظرا لضعف قدراتها الإنتاجية و محدودية صادراتها و الحاج الكبيرة للاستيراد. و هو ما كان يدعو إلى تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية، و سرعان ما وجدت بعض الدول الأوروبية أنها تواجه فائضا اتجاء دول و عجزا حيال دول أخرى. و هكذا فإن وجود عجز هيكل في ميزان مدفوعات الدول الأوروبية، دفعها إلى استخدام سياسات تجارية و مالية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية.

وكان الأفضل أن تتعاون الدول الأوروبية فيما بينها على تخفيف الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات مباشرة، وذلك باتّباع نظام للمقاصة بين العمليات الدائنة و المدينة، بدلا من تحويل عملة أجنبية في كلّ صفقة تعقد خلال فترة محدّدة وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء المدفوعات الأوروبي في سبتمبر 1950، حيث حدّدت له ثلاثة أهداف:

- إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل.
- وقف الممارسات التجارية الثنائية.
- إزالة الحواجز الكمية.²

II. نشأة الجماعات الأوروبية و قيام الاتحاد الأوروبي:

1 المجموعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصلب:

اقترح "روبيرت شومان" Robert Schuman وزير خارجية فرنسا آنذاك، إقامة سوق أوروبية تشمل الصناعات الأساسية لتكون حجر الأساس في توحيد دول أوروبا. و وافقت على الاقتراح خمسة دول هي: إيطاليا، ألمانيا، لكسمبورغ، بلجيكا و هولندا، و عقدت الدول الستة معاهدة في باريس بتاريخ 18 أفريل 1951، فأنشأت ما يعرف " بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصلب" و أصبحت المعاهدة سارية المفعول من 25 جويلية 1952.

بدأت المجموعة الأوروبية الجديدة نشاطها بالفحم و الصلب، وهما عصب الحياة الصناعية الأوروبية آنذاك. وكانت فرنسا وألمانيا أهم مناطق إنتاج الفحم والحديد. تدعو

¹ المرجع نفسه، ص.33

² عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ص.27

السوق الجديدة إلى التكامل بين الدول الأعضاء في الفحم و الحديد و الصناعات المتعلقة بهما، بالتالي قرّرت الدول الأعضاء إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينهم لمنتجات صناعية الفحم و الصلب، مع حرية انتقال العمالة و رؤوس الأموال للعمل في هاتين الصناعتين و تحقيق التجارة الحرة، و منع الاحتكار فيهما. و أخيرا اتخذ سياسة جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في السوق.¹

2 السوق الأوروبية المشتركة:

حققت المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب نجاحا شجع الدول الستة على اتخاذ خطة أكبر في سبيل تحقيق الوحدة الأوروبية، تمثلت في إنشاء سوق أوروبية مشتركة. أسندت الفكرة إلى لجن برئاسة "هنري ساك" Henri Spaak وزير خارجية بلجيكا. و بعد دراسة موسّعة، اقترحت اللّجنة تبني فكرة إنشاء السوق. و في مؤتمر البندقية 1956، وافقت الدول الستة على تقرير اللّجنة وأسندت إليها مهمة إعداد مشروع معاهدة السوق الأوروبية المشتركة.

و في 25 مارس 1957، وقّعت الدول الستة الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصلب على معاهدة السوق الأوروبية المشتركة في مدينة روما، على أن تكون سارية المفعول في أول جانفي 1959.²

3 معاهدة ماستريخت و قيام الاتحاد الأوروبي:

انتهت عدّة مؤتمرات أوروبية منذ 1989 بإقرار المجلس الأوروبي في اجتماع في ماستريخت يوم 9 أكتوبر 1991 معاهدة الاتحاد الأوروبي والتي تمّ التوقيع عليها يوم 7 فيفري 1992، ونفذت اعتبارا من 1 نوفمبر 1993.

تعدّ معاهدة ماستريخت من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي خلال مسيرته، لأنّ هذه الاتفاقية هي التي حدّدت مسيرة الاتحاد، لما تضمّنته من معايير و خطوات واضحة و محدّدة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة الأورو. ولعلّ ما يميز هذه القمة من غيرها، أنّها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر استقرارا، ليكون الاتحاد قوّة اقتصادية لها وزنها في العالم، حيث وافقت قادة الدول الأعضاء خلال هذه القمة، على ترقية التعاون و التنسيق فيما بينهم في مجال السياسة الاقتصادية.³

و من أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها في معاهدة ماستريخت، عقد اتفاقيات التوسع و الانتساب. و المقصود بالتوسع انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي وفق شروط معيّنة، أمّا الانتساب فهو تقديم مساعدات للدول التي توافق عليها المجموعة بصفة انتساب، و منحها شروطا تجارية تفضيلية، ويكمن الفرق بينهما في كون التوسع ينطوي على زيادة أعضاء دول الأعضاء الاتحاد بينما لا ينطوي الانتساب على ذلك.

¹ عبد اللطيف الصّبّاغ، مرجع سابق ص. 84.

² عبد اللطيف الصّبّاغ، مرجع سابق، ص. 84.

³ عادل بلجليل، مرجع سابق، ص. 58.

و الجدير بالذكر أنّه في وقت إقرار معاهدة ماستريخت كانت المجموعة تتكون من اثنتي عشرة دولة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، بريطانيا، الدنمارك، أيرلندا، اليونان، البرتغال، اسبانيا)، و بعد اتفاقية ماستريخت تقدّمت بعض الدول للانضمام لعضوية الاتحاد هي السويد، النمسا، فنلندا، قبرص، مالطا وتركيا، فقبلت كلّ من السويد، النمسا وفنلندا وبذلك أصبحت المجموعة تتكون من خمسة عشرة دولة.

أمّا بالنسبة لاتفاقية الانتساب فقد عقدت دول المجموعة اتفاقيات مع بعض الدول مثل بولونيا و المجر، و تتضمن تقديم مساعدات اقتصادية و منح شروط تجارية أفضل.¹

وكان أهم ما جاءت به المعاهدة مايلي:

1. على صعيد الوحدة الاقتصادية و النقدية:
 - إنشاء منطقة تجارية حرّة، تضمّ و تشجيع التجارة الحرّة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات.
 - المشاركة في تنمية و ازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية كالضرائب و نظام الحصص.
 - إنشاء بنك موحّد للتمويل والاستثمار و التنمية.
 - التوجّه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء .
2. على صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية:

اهتمّت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية و التطوّر التكنولوجي، و البيئة و المواصلات و مجالات الأمن و القضاء، و إبراز الهوية الأوروبية، و الثقافة الأوروبية المشتركة و حرية تنقل الأفراد.

3. على الصعيد الخارجي:

ركّز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الخارجية و الأمنية و منها:

- صيانة القيم المشتركة و المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
- صيانة استقلال الاتحاد و الدفاع عنه و عن حدوده الخارجية أمام أيّ اعتداء خارجي وأمني و داخلي.
- حفظ الأمن و السلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتّحدة.
- تعزيز التعاون الدولي و خاصة مع دول الجوار.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون و احترام حقوق الانسان.²

المطلب الثالث: دوافع تأسيس الاتحاد الأوروبي

¹ عادل بلجبل مرجع سابق، ص 60

² أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات، faculty.yu.edu.jo، 2018/08/05، 13:50 ص. 5.

إنّ الاتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم، هو ثمرة عملية انطلقت منذ أكثر من نصف قرن من الزمن، بداية بإنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصلب". و كانت دوافع تأسيس الاتحاد الأوروبي تتلخص فيما يلي:

- **السلام الدائم:** ربما لا يسهل في يومنا هذا أن نقدر ما كان يعنيه مفهوم السلام، في حين لم يمض إلا خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، التي جلبت معاناة رهيبة على كل الدول الأوروبية تقريبا.

و بالنسبة لألمانيا و فرنسا -اللّتين خاضتا ثلاث حروب كل منها ضدّ الأخرى، خلال العقود السّابقة لذلك التاريخ- كان إيجاد سبيل للتعايش في ظل سلام دائم أولوية سياسية أولى بالنسبة لأوروبا.¹

- **الازدهار الاقتصادي:** على الرّغم من أنّ السلام كان دافعا سياسيا أصيلا وراء تأسيس الجماعة الأوروبية، فإنها ما كانت لتنجح دون معتبر في الميدان الاقتصادي، الذي استقت صلاحياتها منه. و قد وفّت الجماع بالغرضين الاقتصادي و السياسي.

كانت الحدود بين فرنسا و ألمانيا و بلجيكا و لكسمبورغ التي تقوم بين مصانع الصلب و المناجم التي تمدها بالفحم، تعيق الإنتاج الرشيد. وقد حققت إزالة هذه الحواجز نجاحا من المنظور الاقتصادي، شجّع الدول الأعضاء بالقيام بعملية توحيد سياسي و اقتصادي.²

هذا بالإضافة إلى الغاية في تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- توفير الحرية و الأمن و العدالة دون حدود داخلية.
- تعزيز التنمية المستدامة على أساس النمو الاقتصادي لمتوازن و استقرار الأسعار، و اقتصاد سوقي شديد التنافسية، لضمان التوظيف الكامل و التقدم الاجتماعي، فضلا عن حماية البيئة.
- تشجيع التقدم التكنولوجي و العلمي.
- تعزيز التماسك و التضامن الاقتصادي و الاجتماعي و الإقليمي بين الدول الأعضاء.
- احترام الثراء و التنوع الثقافي و اللغوي في أوروبا.
- تأسيس اتحاد اقتصادي و نقدي.³

¹ جون بيندر و سايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة احمد علي غريب، ط.1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص.11.

² المرجع نفسه، ص.12.

³ الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، www.europa.eu/europeanunion/index_fr تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/09/18

المبحث الثالث: التنظيم و التسيير داخل الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يوصف النظام المؤسساتي للاتحاد الأوروبي بأنه فريد من نوعه في العالم، حيث تتنازل الدول الأعضاء في الاتحاد عن بعض سلطاتها السيادية لمؤسسات مستقلة تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي ككل و الدول الأعضاء فيه و مواطنيها. و تتمثل هذه المؤسسات في:

1. **البرلمان الأوروبي:** يقوم البرلمان الأوروبي بمهام التشريع، و هو من أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي. أجريت أول انتخابات برلمانية أوروبية مباشرة في جوان 1979. و يستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الاقتراع العام المباشر الذي يصوّت فيه مواطنو الدول الأوروبية و ينتخبون ممثلهم لمدة خمس سنوات.¹ تأسس البرلمان الأوروبي سنة 1962، ويضمّ حالياً 751 عضو و يترأسه الإيطالي "أنطونيو أجاني" (Antonio Ajani).² مقرّه الرسمي يكمن في مدينة ستراسبورغ لكن جلساته تعقد أيضا في كلّ من بروكسل و لكسمبورغ، و يرجع هذا الأمر لأسباب تاريخية بحكم أنّه تمّ وضع هيئات الاتحاد الأوروبي منذ البداية في هذه المدن الثلاث. و يمكن تلخيص مهام البرلمان الأوروبي في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- يشترك البرلمان مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية أي للتصديق على القوانين الأوروبية.
- كما يشترك مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية و الميزانية و يمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للاتحاد الأوروبي. و هو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.
- يقوم البرلمان بالإشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي و يصدّق على تشريع المفوضين، و يمتلك حق سحب الثقة من مجلس الاتحاد. و يمارس إشراف سياسي على جميع مؤسسات الاتحاد.³

2. **المجلس الأوروبي:** يجمع المجلس الأوروبي بين قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتحديد الأولويات السياسية للاتحاد، و يمثل أعلى مستوى من التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي، تأسس عبر ثلاث مراحل؛ (1974 اجتماع غير رسمي، 1992 أصبح له مركز رسمي، و في 2009 أصبح مؤسسة رسمية تابعة للاتحاد الأوروبي). يضمّ المجلس رؤساء الدول الأعضاء، رئيس المفوضية الأوروبية، الممثل السامي للشؤون الخارجية و السياسية و الأمنية. و يترأس المجلس حاليا "دونالد تاسك" (Donald Tusk). مقرّه يكون في عاصمة الدولة التي تترأس الاتحاد.⁴

¹ موقع الاتحاد الأوروبي بالعربي، www.eu-arabic.org/institutions.html، تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/09/18

² الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي مرجع سابق

³ الاتحاد الأوروبي بالعربي مرجع سابق.

⁴ الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: مرجع سابق.

3. **مجلس الاتحاد الأوروبي:** يعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، تأسس عام 1958. و يتكوّن من وزراء الدول الأعضاء، و رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي تكون دورية، يتبادل عليها أعضاء الاتحاد كلّ سنة أشهر، و يوجد مقرّه في بروكسل. يتمثل مهام مجلس الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

- يمارس مجلس الاتحاد الأوروبي سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.
- ينسق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء
- يبرم المعاهدات و الاتفاقيات
- يشترك مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية و ميزانية الاتحاد.
- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية و الأمنية العامة، و ذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة بالمجلس الأوروبي.
- ينسق نشاطات الدول الأعضاء و يتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالتعاون القضائي.¹

4. **المفوضية الأوروبية:** تأسست عام 1958، و تمثّل الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، تعتبر مستقلة سياسيا و هي مسؤولة عن صياغة المقترحات التشريعية و تنفيذ قرارات البرلمان الأوروبي و مجلس الاتحاد الأوروبي.² تتكون من مفوضين (واحد من كل دولة عضو)، و رئيس المفوضية (حالياً Jean Claude Junker)، مقرّها في بروكسل. و من صلاحياتها:

- حق تقديم اقتراحات التشريعات و القوانين للبرلمان و المجلس الأوروبي، و هي مسؤولة عن تطبيق التشريعات عن البرلمان و المجلس الأوروبي.
- تشرف المفوضية على الاتفاقيات و المعاهدات و ذلك بالاشتراك مع محكمة العدل لضمان التطبيق بشكل صحيح.
- تمثّل المفوضية الاتحاد الأوروبي على المسرح الدولي.

5. **محكمة العدل الأوروبية:** تأسست في عام 1952، تتكوّن من قاض واحد من كل دولة عضو و 11 مدعياً عاماً، مقرّها في لكسمبورغ، يتمثّل مهامها في تفسير تشريعات الاتحاد الأوروبي و تطبيقها بنفس الطريقة على جميع الدول الأعضاء، لضمان احترام دول و مؤسسات الاتحاد لتشريع هذا الأخير.³

6. **البنك المركزي الأوروبي:** تأسست عام 1998، تتكوّن من رئيس (ماريو دراغي Mario Draghi)، و نائب رئيس بالإضافة إلى محافظي البنوك المركزية لجميع دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. مقرّها في فرانكفورت. مهامها إدارة العملة الموحدة، و ضمان استقرار الأسعار و قيادة السياسة الاقتصادية و النقدية للاتحاد الأوروبي.⁴

¹ موقع الاتحاد الأوروبي بالعربي، مرجع سابق.

² الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق

³ المرجع نفسه

⁴ المرجع نفسه

7. المحكمة الأوروبية لمراجعة الحسابات: تأسست سنة 1977، تتكوّن من عضو واحد من كل دولة عضو في الاتحاد، يرأسها حاليا "كلاوس ليهني" (Klaus Lehne)، تقوم بجمع و استخدام أموال الاتحاد بشكل صحيح، و تساهم في تحسين الإدارة المالية للاتحاد الأوروبي.¹

المطلب الثاني: النظام السياسي في الاتحاد الأوروبي

إنّ النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، يختلف عن النظام السياسي للدول من زوايا متعددة: فإن كان بالإمكان اعتبار مبدأ الفصل بين السلطات و التوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية و التشريعية و القضائية، هو المعيار المحدد للطبيعة الديمقراطية، للنظم السياسية على وجه العموم، فإننا سنجد أنّ هذا المعيار ليس واضحا تماما في النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، يبدو هذا النظام ينطوي لأوّل وهلة على فصل واضح بين السلطات، فيوجد سلطة تنفيذية (ممثلة في المجلس و المفوضية)، و سلطة تشريعية (ممثلة في البرلمان)، و سلطة قضائية (ممثلة في محكمة العدل الأوروبية).

و هذا الفصل مازال شكليا إلى حد كبير، ذلك أنّ الخلط و التداخل بين طبيعة و صلاحيات السلطات القائمة، وبالذات بين السلطتين التنفيذية و التشريعية يبدو واضحا إلى درجة كبيرة، فالسلطة التنفيذية موزّعة بين المجلس (الشق الأوروبي و الشق الوزاري) من جهة و المفوضية من جهة أخرى، حيث ينفرد كلّ منهما بمنطقة صلاحيات خاصة مع وجود منطقة صلاحيات مشتركة في الوقت نفسه، فالمفوضية ليست هيئة منتخبة و لكنها هيئة معينة من جانب حكومات الدول الأعضاء، و مع ذلك فإنها تمارس عملها في استقلال شبه كامل عن مجلس الوزراء، و بالنتيجة فهي سلطة لها سمات بيروقراطية خاصة، تجعلها أقرب ما تكون إلى حكومة (موظفين) منها إلى حكومة (تمثيلية).

و مازال المجلس يمارس صلاحيات تشريعية واسعة على الرغم من التزايد المطرد للدور التشريعي للبرلمان، و أمّا السلطة الوحيدة المستقلة التي تمارس دورها في استقلال فهي السلطة القضائية، ممثلة في محكمة العدل الأوروبية.

أمّا المجلس، فكان يتمتع بسلطات و صلاحيات تمكّنه من أن يصبح في النهاية هو صانع القرار، و المحدّد الرئيسي للقواعد العامة و الضوابط التي تشكل في مجملها القانون الواجب التطبيق على الجماعة الأوروبية.

و من زاوية أخرى، يجب ملاحظة أنّ البرلمان الأوروبي لا يتمتع بسلطات تشريعية حقيقية، و على ما يبدو فإنّ سلطاته تبدو رقابية أكثر منها تشريعية، بمعنى أنّ جوهر السلطة التشريعية ما يزال في أيدي المجلس و المفوضية معا. و إذا كانت المفوضية تبدو (ولو من الناحية النظرية) مسؤولة أمام البرلمان الأوروبي فإنّ المجلس ليس، و لا يمكن أن يكون كذلك. و أيضا من ناحية أخرى، كانت معاهدة نيس قد سعت في الوقت نفسه، و بسبب الزيادة المتواصلة في عدد المفوضين، لتوسيع سلطات و صلاحيات

¹ الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق

رئيس المفوضية، ليكون له الحق في مطالبة أي من الأعضاء بتقديم استقالة و قبولها بعد موافقة هيئة المفوضين على ذلك.

و قد عدّ هذا الإجراء مكملًا و ضروريًا للمبدأ الذي أقرّته معاهدة روما، و استقرّ بعد ذلك في كل المعاهدات التالية، ممّا يجعل المفوضية مسؤولة سياسيًا أمام البرلمان.

و طبقا لهذا المبدأ فقد أصبح البرلمان الأوروبي و بأغلبية ثلثي المشاركين في التصويت و الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحق في سحب الثقة من المفوضية¹

المطلب الثالث: مناهج التكامل الأوروبي :

يقوم الأسلوب الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي على أساس المزج بين منهجين مختلفين في تحقيق أهدافه و هما:

- **منهج التكامل و الاندماج:** و يستهدف توحيد السياسات و ربما المؤسسات أيضا، يتعامل مع قضية أو مسألة الوحدة من منظور وظيفي له خصائص و سمة معينة أهمها:

- الحركة من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس: بمعنى بدأ العملية التكاملية بمجموعة محدّدة من الأنشطة و المؤسسات ذات الطبيعة الفنيّة، ثمّ التوسّع التدريجي أفقيا و راسيا، إلى أن تتحقق الوحدة السياسية أو الاندماج الكامل في نهاية العملية.
- نقل السلطات و الصلاحيات: و ذلك عن طريق إيجاد سلطة مؤسسية أعلى من سلطة الدول، لكي تضع عدّة قطاعات يراود إدراجها في نطاق العملية التكاملية.

- **منهج التنسيق والتعاون:** يعدّ التنسيق والتعاون على المستويين العالمي و الإقليمي سمة مميزة لعالمنا المعاصر، فمفهوم التنسيق و التعاون من أكثر المفاهيم شيوعا في العلاقات الدولية منذ ظهور المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين، وكذلك المنظمات الإقليمية فهي تقام على أساس التنسيق و التعاون في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الثقافية².

¹ مخلص عبيد المبيضن، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديمية للنشر والتوزيع، ط.1، 2012، ص.ص 43، 42.

² مخلص عبيد المبيضن، مرجع سابق.

استنتاج الفصل

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية، على أنه من الممكن بناء اتحاد اقتصادي يضم خمسة و عشرون دولة، فقد كان نجاح هذه التجربة عبر مراحل طويلة من التفاعلات السياسية و الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية، كان أهمها البحث عن نظام نقدي أوروبي موحد بديل تتوج بالإيكو، و بالرغم من ذلك فلم يصمد هذا النظام طويلا أمام التطورات العالمية لتبدأ مرحلة جديدة مع ما جاءت به معاهدة ماستريخت و طرحها العملة الأوروبية " اليورو"، إذ كان من الصعب تصوّر أنّ التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ستّة دول فقط، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية.

و لعلّ ما يميز التجربة الأوروبية عن غيرها، هو الاستمرارية في محاولة خلق كيان اتحادي، رغم أنّ المؤشرات الأولى لم تكن تدلّ على إمكانية تحقيق ذلك.

و يبقى التطور البناء من أهم سمات التجربة التكاملية الأوروبية، و التي تحوّلت فيها من سوق تجارية، إلى مجموعة اقتصادية، ثمّ إلى اتحاد. فبالنّالي نجاحها في تقديم رؤى سياسية، قادرة على التأثير في كل مرحلة و دفعها إلى الأمام بصورة لم تكن نقطة البداية تبشر بالوصول إلى الخطوة الثانية، بل و أصبحت النموذج الانجح في تاريخ التجارب الوحوية في العالم.

تمهيد

كان من المقرّر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الفاتح من نوفمبر 1993- و تلغى بعد ذلك كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا و اقتصاديا و دفاعيا، إلا أنّ بعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كالنزاعات القومية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لاندماجها في أوروبا الجديدة. لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994، كقيام بعض الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية، و سمحت بتنقل رعاياها دون تأشيرة فيما بينها.

وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة، بالتالي قيام "الاتحاد الأوروبي" الذي يضم اثنتي عشرة دولة المكوّنة أصلا للجماعة الاقتصادية الأوروبية، و أصبح نجاح الاتحاد الأوروبي النموذج التكاملي الأكثر ازدهارا في العالم، المبني على قيم الديمقراطية و دولة القانون و الدفاع عن حقوق الإنسان، و ضمان حقوق الأقليات، و من جهة النظر الاقتصادية مشروع التكامل الاقتصادي، و نتائج السلام التي جاء بها ذات مكانة أثرت بصورة إيجابية في تطوّر العلاقات التجارية و الاستثمارية من جانب شركات القطاع الخاص بالنسبة للدول الأوروبية و خصوصا الوسطى و الشرقية منها.

كانت عملية توسّع الاتحاد و الانضمام إليه تمثل ضمانا لشكل السلام والحرية، و الأمن و الاستقرار السياسي و الازدهار الاقتصادي، الذي تسعى هذه الدول من أجل تحقيقه، فتواصلت طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى أن أصبح يضمّ ثماني و عشرون دولة أوروبية.

و من خلال هذا الفصل، سنتطرّق إلى توسّع الاتحاد الأوروبي حيث سنتناول شروط العضوية في الاتحاد و تطورها عبر مراحل توسّع الاتحاد بالتسلسل و أهم ما جاء من بعده.

المبحث الأوّل: مراحل توسّع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأوّل: شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد الأوروبي أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، و كان يهدف بهذا إلى ضمّ العديد من دول القارة إليه، لكن وجود الفروق الاقتصادية و السياسية بين الدول الأوروبية الغربية و الشرقية دفع مجلس الاتحاد عام 1993 ليضع لما يعرف بشروط العضوية و هي :

- **شروط سياسية:** تتعلق بضمان كامل الديمقراطية و وجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان و حقوق الأقليات.

- **شروط اقتصادية:** فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي و فعال، قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.
- **شروط تشريعية:** تتعلّق بتعديل القوانين و التشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتمّ تبنيها منذ تأسيسه.¹

و في قمة المجلس الاوروبي في مدريد 1995 وضع الاتحاد شرطا آخر و هو ضرورة أن تكون الدولة الرّغبة في العضوية قادرة على تنفيذ قوانين وقواعد وسياسات الاتحاد الأوروبي وبالتالي يجب أن تكون الهياكل الإدارية داخل الدولة المرشحة للعضوية قادرة على تنفيذ و تطبيق هذه القواعد²

المطلب الثاني: تطور العضوية و توسّع الاتحاد

إنّ عملية التوسّع توفّر لأوروبا فرصة لإنهاء التقسيم الاصطناعي للقارة الذي قسّمها إلى قسمين على مدى العقود الماضية، إذ أنّ المسألة لا تقتصر على إلغاء القيود الجمركية فحسب، بل تشمل ازدهار الاقتصاديات الأوروبية على أساس قاعدة السوق و الثبات الاقتصادي، كما أنّ ذلك سيفتح المجال أمام أوروبا بأكملها، من خلال إيجاد سوق محلية مؤلفة من 500 مليون نسمة. و في عام 1958 و مع بدء تطبيق بنود اتفاقية روما، كان عدد الأعضاء ستّة دول و هي إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا و لكسمبورغ، و هي الدّول المؤسّسة للاتحاد الأوروبي. و نصّت معاهدة روما في المادة 237 على أنّ « أيّ دولة قد تطلب تصبح عضوا في الجماعة». و بناء على هذا تصاعد عدد الدول الأعضاء حيث قرّرت الحكومة البريطانية في 2 ماي 1967 أن تطلب عضويتها في السوق المشتركة، كما اتّخذت كل من الدّنمارك و ايرلندا و النرويج ذات القرار، ثمّ أعادت بريطانيا في 30 جويلية 1970 تكرار قبولها للمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث و القرارات المنبثقة عنها.

و في 28 أكتوبر 1971 صدّق مجلسا البرلمان البريطاني على اقتراح الحكومة البريطانية، الذي توصي فيه من حيث المبدأ بأنّ يتعيّن على المملكة المتّحدة أن تتطلّع إلى المضي في عضوية السوق الأوروبية، وفقا للشروط التي دارت حولها المفاوضات في أوائل 1971، و بعدها في 22 جانفي 1972 وقّعت كل من المملكة المتّحدة، ايرلندا، النرويج و الدنمارك معاهدة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة.

و في إطار التوسّع نحو الجنوب مسّ هذا التوسّع انضمام اليونان ليصبح عضوا كاملا في السوق الأوروبية و كان ذلك بتاريخ مارس 1981، و بعدها في جانفي 1986 و في صدد إكمال التوسّع نحو جنوب القارة الأوروبية، تمّ انضمام كل من اسبانيا و البرتغال ليصبح عدد الأعضاء في الجماعة اثنتي عشرة دولة.³

¹ كفيّة قسيموري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص. 29.

² مغلّد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص. 117.

³ أيمن حبيبة و بوخلوط حنان، الاتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ و الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة العربي تبسي، ص. 30، 29.

و استمرت طلبات الانضمام إلى الاتحاد، حيث تقدّمت النمسا بطلب العضوية عام 1989، في حين طلبت مالطا و قبرص بالالتحاق عام 1991، و تلتها النرويج و السويد في عام 1992، و ابتدأت المفاوضات مع النمسا و السويد و فنلندا و النرويج في عام 1993، و كانت سهلة بفضل مستوى التطور الاقتصادي المرتفع لديها.

و لهذا كان تصديق انضمامهم محقق، بعد أن جرى الاستفتاء في كل دولة و كانت النتيجة ايجابية، باستثناء النرويج التي صوّت شعبها بـ (لا) في محاولتيه الأولى عام 1972 و الثانية 1994.

في الأوّل من جانفي عام 1995، نتج التوسّع الرابع للمجموعة بعد انضمام كلّ من النمسا، فنلندا، و السويد، و نشأت المجموعة الأوروبية ذات الخمسة عشرة دولة.¹

المبحث الثاني: توسّع الاتحاد نحو وسط و شرق أوروبا

كان في تفكّك الاتحاد السوفيتي فرصة لتوسيع الجماعة الأوروبية شرقاً، فبعد مرور ستّة أشهر على توسّع الاتحاد الأوروبي الرابع، كلّفت لجنة خبراء برئاسة "كارلوس وستندرب" (Carlos Westendorp)، في مجلس تورين (Turin)، بفرنسا للعمل بدراسة و مراجعة اتفاقية ماستريخت، و وضع صيغ جديدة لتطويرها بما يتماشى و التّغيرات الجديدة التي شهدتها العالم و القارة الأوروبية خاصة، بهدف تسهيل انضمام دول أخرى إلى الاتحاد.

و في النّصف الثاني من عام 1996، تمّ عقد مؤتمر بين حكومات الدول الأعضاء ، كانت نتائجه وضع صيغة لاتفاقية جديدة تتضمّن إصلاحات جذرية لاتفاقية ماستريخت، أهدافها تتركز في تطوير أوروبا و إصلاح مؤسساتها و الاقتراب بها من منظور التوسّع الجديد على البلدان المترشحة من أوروبا الوسطى و الشرقية.

و خلال يومي 16-17 من شهر جوان عام 1997، انعقد مؤتمر في أمستردام ، توصّل إلى اتفاقية أمستردام و حصل التوقيع عليها من قبل وزراء خارجية الدول الأعضاء الخمسة عشرة بالاتحاد الأوروبي في 2 أكتوبر 1997، وبدأ العمل بها في الفاتح من ماي 1999، بعد أن صادقت عليها حكومات الدول الأعضاء.²

المطلب الأوّل: التمهيد لضمّ دول وسط و شرق أوروبا للاتحاد

مع سقوط جدار برلين، بدأت طلبات الالتحاق تتدفّق على المفوضية الأوروبية، و كانت تركيا أوّل هذه البلدان التي تقدّمت بطلب مبكر قبل بالرّفض عام 1987، تلتها

¹ عبد اللطيف شهاب زكري، (آليات و مضامين التوسّع الخامس للاتحاد الأوروبي تراكم معرفي ودروس مستفادة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50، العراق، 2016، ص.64
² المرجع نفسه ص.65

قبرص و مالطا بتاريخ 3-6 جويلية 1990، ثمّ المجر و بولونيا سنة 1994، ثمّ كلّ من رومانيا، سلوفاكيا، ليتوانيا، استونيا، ليتوانيا و بلغاريا سنة 1995 ثمّ جمهورية التشيك و سلوفينيا سنة 1996.

لذلك يمكن القول أنّ انهيار الاتحاد السوفيتي قد أعطى الاتحاد الضّوء الأخضر للتوجّه نحو الشرق و لمرحلة جديدة من توسّعه، بعد أن كان مقتصرًا على دول أوروبا الغربية. وكان دعم شعوب دول أوروبا الوسطى و الشرقية وضحا، حيث يظهر الاستعداد التّام لهذه الشعوب للانخراط في هذا الاتحاد من خلال النسب العالية في كلّ من سلوفينيا و المجر و ليتوانيا و سلوفاكيا حيث بلغت النسب في هذه الدول (89 بالمائة، 91 بالمائة، 92 بالمائة). على التّوالي، و تأتي في المقام الثّاني بولونيا و جمهورية التشيك اللّتان سجّلتا نسبة 77 بالمائة، فكان من الضّروري على الاتحاد الأوروبي التّهيئة لانضمام هذه الدول.¹

1 برنامج فار (PHARE)

كان ضمّ دول وسط وشرق أوروبا تحديا كبيرا بالنّسبة للاتحاد الأوروبي، حيث أن استيعاب دول أوروبا الوسطى و الشرقية داخل عملية التّكامل، يحتاج إلى عملية تأهيل على كلّ المستويات الاقتصادية، و الاجتماعية و التي بدت باهظة الثّمن حيث قدّرت بمليارات الدولارات.

و قد تمثّلت أولى الخطوات على هذا الطريق، تبنيّ الاتحاد الأوروبي "إستراتيجية ما قبل الانضمام"، خلال المجلس الأوروبي المنعقد في "إسن" (Essen)، بألمانيا نهاية 1994 والتي تتضمّن العناصر التّالية:

- إعادة التّأكيد على الشروط السياسية و الاقتصادية لعضوية دول أوروبا الوسطى و الشرقية.
- تقديم ما يلزم من مساعدات فنيّة و مالية لإعادة الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، للدول الرّغبة في الانضمام للاتحاد و تغيير القوانين المحليّة، بما يتناسق مع القوانين المشتركة السّائدة في الاتحاد.
- عقد مؤتمر سنوي دوري، لمتابعة التّقدم الحادث في عملية التّهيئة للانضمام، و اتّخاذ ما يلزم من قرارات على ضوئها.

وفي سياق هذه الإستراتيجية، قدّم الاتحاد الأوروبي أضخم برنامج للمساعدات في تاريخه (SAPARDE-ISPA-PHARE)، إلّا أنّ ما يعرف بإسم "فار" يعتبر برنامج المساعدات الرئيسي الذي تكفّل بتهيئة دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

¹ عادل بلجيل ، مرجع سابق، ص.ص 93،97.

و قد بدأ هذا البرنامج عام 1989، و يعدّ مبادرة فورية لتقديم مساعدات عاجلة لكلّ من بولونيا و المجر، قصد التحوّل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و لكنّه تطوّر ليستوعب ثلاثة عشرة دولة من وسط و شرق أوروبا، أمّا قبرص و مالطا فقد رصدت لها مساعدات ضمن برامج منفصلة.

ويعتبر برنامج "فار" الضلع الاقتصادي لخطة ثلاثية تحاول التكيف مع مجمل التحوّلات التجارية، في وسط و شرق أوروبا بكل أبعادها. غير أنّ هذا البرنامج ما لبث أن تحوّل إلى برنامج مركزي يعتني بكلّ ما هو متعلق بتهيئة دول وسط و شرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي.¹

2 اتفاقية أمستردام :

أصبح نجاح الاتحاد الأوروبي يروّج لهذا الأخير بصورة إيجابية في تطوّر العلاقات التجارية و الاستثمارية، من جانب شركات القطاع الخاص، و بالنسبة للدول الأوروبية خاصة الوسطى و الشرقية منها، فعملية توسيع الاتحاد و الانضمام إليه تمثّل ضماناً لشكل السّلام و الحرّية و الأمن و الاستقرار السّياسي، و الازدهار الاقتصادي الذي تسعى هذه الدول لتحقيقه، كما أنّه هدف إستراتيجي كبير للاتحاد.

و بالتّزامن مع بدأ المفاوضات مع عشر دول من أوروبا الوسطى و أوروبا الشرقية، وذلك في أعقاب قرار المجلس بإمكانية انضمام الأخيرة عند استيفائها الشروط الاقتصادية و السياسية اللازمة، انعقد مؤتمر حكومي دولي آخر تمخّض عن "معاهدة أمستردام" التي وقّعت يوم 2 أكتوبر 1997 و دخلت حيز التنفيذ يوم 1 ماي 1999.

جاءت اتفاقية أمستردام، لتعديل تدابير ثابتة لاتفاقية الوحدة الأوروبية، النابعة من الاتفاقيات الأساسية للمجموعة الأوروبية، حيث أكّدت على أنّ الاتحاد الأوروبي، يجب أن يمر من خلال عقيدة الحرّية والديمقراطية و التضامن مع حقوق الإنسان، و دولة القانون، و هي أولويات مشتركة لجميع الدول الأعضاء. و فيما يخص حقوق المجتمع نلاحظ إلزام الاتفاقية، الدول الأعضاء احترام الحقوق الاجتماعية الموجودة في الوثيقة المشتركة لحقوق المجتمع المصادق عليها عام 1989، و المعروفة بـ "الوثيقة الاجتماعية".

كما أوصت اتفاقية أمستردام، الدول الأعضاء على ضرورة التّشدد بهذه الحقوق الجوهريّة و تنظيم خطواتها.²

المطلب الثاني: التوسّع إلى 25 عضوا

حصلت عشرة دول من أوروبا الوسطى و أوروبا الشرقية، عقب تحرّرها من السيطرة السوفيتية، على الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، ثمّ سعت إلى الانضمام إليه

¹ نفس المرجع، ص.ص 99، 100.

² عبد الطّيف شهاب زكري، مرجع سابق، ص.ص. 66، 67.

فواجهت مهمة صعبة تمثلت في تحويل اقتصادياتها و أنظمتها السياسية من الشيوعية المركزية إلى اقتصاديات السوق والديمقراطيات التعددية، التي تقتضيها عضويتها.

و في عام 1997، ارتأى الاتحاد الأوروبي إلى أن خمسة منها أحرزت تقدما كافيا لإحلال المشروع معها في مفاوضات الانضمام في العام المقبل.

و استهلّت المفاوضات مع خمس دول أخرى في جانفي عام 2000. و بحلول عام 2004، انضمت كلّ من جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إضافة إلى قبرص و مالطة. و بهذا أصبح الاتحاد الأوروبي يضم خمسة و عشرين دولة.¹

المطلب الثالث: أهداف توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس

بالنسبة لمواطني أوروبا الوسطى و الشرقية، يدلّ الاتحاد الأوروبي على رمز قيم أوروبا الموحدة، التي كانت سائدة قبل أكثر من جيل، و انقطعت العلاقات بين أرجائها مع بداية إقامة جدار برلين و الحرب الباردة. و العودة إلى أوروبا الموحدة كان أكثر من رمز لهم، حيث كان انضمامهم يعدّ فرصة لتفعيل اختياراتها بواسطة ديمقراطية الأكثرية، و اقتصاد السوق.

أمّا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كان ضمّ دول وسط و شرق أوروبا من أجل تقوية الاقتصاد الأوروبي، بواسطة الإبداع و الإصلاحات من أجل النمو و المنافسة، وإيجاد فرص العمل في السوق الموسعة، و الوصول إلى أوروبا آمنة لمواطنيها الذين يستفيدون من التوسّع من أجل إعطاء دفعة للأمام في التعاون القضائي و في المواضيع الداخلية.

و عملية توسيع الاتحاد تعني في حقيقتها، الإيفاء بالهدف المنتظر الذي طالما عمل الاتحاد على تحقيقه. وبالنسبة لغالبية الأوروبيين، فإنّ توسّع الاتحاد يعني تشكيل عائلة أوروبية ديمقراطية واحدة، من عدّة دول أوروبية تعمل معا من أجل السّلام و الازدهار.²

المبحث الثالث: الآثار التي ترتبت عن توسّع الاتحاد الأوروبي

لقد أثارت قضية توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس، جدلا وسط الاقتصاديين الأوروبيين، فكان هناك من يراه فرصة تؤدي إلى منافع اقتصادية واضحة للدول الأوروبية الخمسة عشرة الأعضاء القدامى في الاتحاد، مثل ما هو الحال للدول العشرة

¹ جون بيندر وآخرون، مرجع سابق، ص. 36

² عبد الطّيف شهاب زكري، مرجع سابق، ص. 68.

الجديدة، و البعض الآخر كان يعتبر هذا الأمر مثيرا للشكوك و القلق وسط الشعوب الأوروبية حول هذا التوسّع.

و سنحاول في هذا المطلب التعرّف على الآثار التي ترتبت عن هذا التوسّع على صعيد عدّة ميادين.

أولاً: السياسة الزراعية المشتركة

أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر قوّة في العالم في المنتجات الزراعية الأولية بعد هذا التوسّع الأخير الذي ضمّ عشرة دول، حيث شمل أكثر من مائة مليون مستهلك، غير أنّ هذا التوسع الأخير سيخلق دون شك مشاكل اقتصادية و اجتماعية، لدول أوروبا الوسطى و الشرقية أكثر منها لدول الاتحاد الخمسة عشرة. و لعلّ أبرز تلك المشاكل ما يلي :

- أهمية القطاع الزراعي لهذه البلدان:

تولي دول أوروبا الشرقية و الوسطى اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي، يعود إلى خصائصها الزراعية التي تتميز بها عن باقي دول الاتحاد الخمسة عشرة، كما يمثل نصيب الزراعة 9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2 بالمائة بالنسبة لمجموعة الخمسة عشرة، كما تمثل المساحة التي تحتلها الزراعة في دول أوروبا الوسطى و الشرقية حوالي 45 بالمائة من مجموع الأراضي. و من ثمّ فإنّ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، سيرغمها على التقليل أو الحدّ من المساعدات الوطنية المباشرة للقطاع الزراعي ممّا يهدد الكثير من المستثمرات الفلاحية الصغيرة خاصة بولندا.¹

- التفاوت بين أسعار المنتجات الزراعية:

تعتبر أسعار المنتجات الزراعية لدول أوروبا الوسطى و الشرقية، منخفضة عن أسعار المنتجات في دول الاتحاد الأوروبي، فمثلا يتراوح الفرق في أسعار اللحوم الحمراء ما بين 35 بالمائة و 45 بالمائة كما يصل إلى 80 بالمائة بالنسبة لبعض الفواكه.

- تقليص الطلب على المنتجات الزراعية:

من الواضح أنّ المنتجات الزراعية و الغذائية لدول أوروبا الوسطى و الشرقية، لا تستطيع منافسة مثيلاتها في دول الاتحاد الخمسة عشرة، حتى من ناحية احترام المعايير الصحية المطبّقة في الاتحاد. و بداية من التسعينات حقّقت كلّ من دول أوروبا الوسطى و الشرقية عجزا في الميزان التجاري في قطاع الصناعات الغذائية اتّجاه دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة تزايد الطلب على المنتجات الزراعية و الغذائية لدول الاتحاد الأوروبي من قبل المستهلكين في الدول المنضمة حديثا.²

¹ عادل بلجيل ، مرجع سابق، ص. 123

² المرجع نفسه، ص. 124

ثانياً: السّكان و الحركة في سوق العمل

حسب تقرير للاتحاد الأوروبي فإنّ حوالي مائتي ألف شخص يهاجر كلّ عام من بلد إلى بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، و هذا يعكس حركة الأشخاص، و بانضمام الدول الجديدة أضيف 23 بالمائة من الأراضي إلى الاتحاد، و ازداد عدد السكان بنسبة 20 بالمائة من المجموع الكلي. هذه الحالة تعكس حجم المشكلة التي يمكن أن يسببها هذا التوسّع على الدول الخمسة عشرة القديمة في الاتحاد، ممّا يستوجب من دول الاتحاد، معالجة تدفّقات المهاجرين وحلّ مشكلة اللاجئيين.

من جهة أخرى فإنّ زيادة هجرة العمّالة بعد تحرير حركة الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي، تعدّ أحد عناصر النّمو بالنسبة لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، إضافة إلى أنّ هجرة العمّال تساعد على زيادة المكاسب الاقتصادية لدى الدول المستقبلية، نتيجة لرخصها، و توفّر الأنواع الفنية منها.

و بهذا يشكّل التوسّع أحد الفرص الرئيسية المفيدة للاتحاد، في عالم تزداد فيه المنافسة ممّا يجعل توجّهات دول الاتحاد الأوروبي القديمة، تنحوا منحاً إيجابياً لحلّ هذه القضية إذ وضعت تقييدات وطنية مرنة أمام الأيدي العاملة الجديدة الوافدة إلى أسواقها، وحدّدت مدّة تفاهم انتقالية تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات تبدأ من تاريخ انضمام الدول المعنية، بهدف تجنب احتمال وقوع ما يسمى بـ " الإغراق الاجتماعي".

و على الرّغم من ذلك يبقى الرّأي العام الأوروبي في حالة قلق أمام احتمال التدفّقات المهاجرة من الأيدي العاملة الصادرة من الدول المنضمة حديثاً التي تعتمد أساساً على مستوى دخول الأفراد لدى هذه الدول.¹

ثالثاً: ضغوط الموازنة

مع تزايد العضوية في الاتحاد الأوروبي، أصبح من الواضح أنّ الموارد السابقة لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الاتحاد، خاصة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية و الوسطى و ما تضمّنه هذا المسعى من توجيه المزيد من الاهتمام إلى الأنشطة الهيكلية، حيث أقرّ المجلس المنعقد بين 24 و 25 مارس 1999 في برلين، إضافة موارد أخرى إلى موارد الميزانية، و التي تتمثّل أساساً في رسم على الطّاقة، و رسوم إنتاج التّبغ، و رسم على الكحول، و ضريبة على الأشخاص و ضريبة على رأس المال، و رسوم على الاتصالات، و رسم متغير على القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2006).

و في إطار تغيير هيكل الموازنة اعتباراً لانضمام دول أوروبا الشرقية و الوسطى، تمّت إضافة بندان هما:

- مساعدات ما قبل الانضمام

¹ عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سابق، ص.ص. 74، 75.

- التوسّع الأوروبي و يتضمّن هذا البند العناصر التالية: الزراعة والعمليات الهيكلية و السياسات الداخلية و المصاريف الإدارية.¹

رابعاً: التجارة بين الدول الأعضاء

فيما يخص التجارة، جميع المؤشرات تشير إلى أنّ انضمام دول وسط و شرق أوروبا، كان إيجابياً بالنسبة لها و لبقية دول الاتحاد إذ ارتفع حجم تبادلها التجاري مع دول الاتحاد الجديدة بصورة كبيرة، بفضل التسهيلات الكبيرة للتعاقدات و بالمثل استفادت الشركات المنتجة للمواد الغذائية، و هذا يعود إلى إلغاء الحواجز الجمركية و الذي أثر بصورة إيجابية على نمو تجارة السلع الزراعية.²

خامساً: تدفق رأس المال

كان توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس قد جعل منه الشريك الثاني لتدفق رأس المال المباشر إلى دول الاتحاد العشرة الجديدة فيه، بعد أن ضمن المستثمرون ثقة الإقليم على أثر انضمام هذه الدول إلى الاتحاد، فبعد انخفاض وصل إلى 9,6 مليار أورو عام 2003، عاد الاستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء الجديدة إلى الارتفاع عام 2004، ليصل إلى 15,2 مليار أورو، و كان هذا الارتفاع في جميع الدول العشرة الجديدة الأعضاء في الاتحاد. و مصدر هذه الاستثمارات كان أتياً بالدرجة الأولى من الدول الآسيوية مثل كوريا، الصين و سنغافورة، التي أخذت تبدي اهتماماً بهذه الدول منذ عام 2004، بالإضافة إلى روسيا و الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، التي غيرت رغبتها في الاستثمار في دول أوروبا الغربية إلى الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد خصوصاً في قطاع السيارات و قطاع العقارات.³

سادساً: العلاقات الدولية و ميزان القوى

إنّ تأثير التوسّع الخامس للاتحاد الأوروبي في مجال العلاقات الدولية، يمكن ملاحظته من خلال الدور الريادي للاتحاد في الكثير من القضايا العالمية، على الرغم من عدم استفادته الكاملة من ثقله العالمي، و قد منح هذا التوسع فرصة للاتحاد في زيادة نفوذه أمام الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في موضوع السياسة الخارجية، و مواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها السياسة الدولية المعاصرة، و التحدث أمام العالم بصوت واحد.⁴

سابعاً: المؤسسات الإدارية في الاتحاد

¹ عادل بلجبل، مرجع سابق، ص. 129.

² عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سابق، ص. 78.

³ المرجع نفسه، ص. 80.

⁴ المرجع نفسه، ص. 87.

على المستوى التأسيسي، التغيير الناشئ من التحاق دول وسط و شرق أوروبا غلى الاتحاد الأوروبي كان ظاهراً في توسيع مجلس الاتحاد الذي تخطى عدده من تسعة عشرة عضواً عام 1995 إلى اثنتي وخمسون عضواً فعليين عام 2004، والبرلمان الأوروبي المختار بواسطة الانتخابات العامة المباشرة، جاوز على حدوده ليصبح سبعة مائة وخمسون نائباً، واللجنة الأوروبية وصل تعدادها خمسة و عشرون مندوباً الأمر الذي اقتضى تعيين عشرة مندوبين إضافيين من قبل الدول الأعضاء الجديدة الذين يصبحون جزئياً كتعويضيين مع إلغاء المندوب الثاني المسمى من قبل دول الاتحاد التي يعيش فيها أكبر عدد من السكان.

إنّ انضمام الدول الجديدة إلى الاتحاد تطلب أحد أساليب الاندماج و التّطابق المهمّة للبناء الواقعي للمؤسسات الأوروبية، والاتحاد في هذه الحالة جابه أحد أقوى التحديات في تاريخه المتمثّل في الحفاظ على الميزات الخاصة لدى مواطنيه، لكي يتمكّن من إدارة مؤسساته في لغاته المحلية التي أصبحت عشرين لغة رسمية، و لن تكون مهمّة الإدارة سهلة و رخيصة.¹

ثامناً: الخلافات داخل مجموعة الخمسة عشرة دولة

يلاحظ أنّ أوروبا قطعت مرحلة مهمّة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية، و أنّها تمتلك مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلّة و المؤثرة في النظام العالمي، وأنّ القوّة الأوروبية من الممكن أن تستمر و تزداد، إلّا أنّ توسعها الأخير أثار مجموعة من الخلافات نذكر منها :

- الخلاف القائم بين بعض من الدول الأعضاء القدامى في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثّر الدول الخمسة عشرة خاصة و أنّ الدول العشرة الجديدة سوف تحصل على تمويل كامل من الاتحاد بحلول عام 2007.
- تخوف الدول الصغرى في الاتحاد كفنلندا، و دول البنيلوكس من أن تفقد مكانتها داخل الاتحاد، عند انضمام الدول العشرة الجديدة لأنّها سوف تستفيد من دعم الاتحاد و سوف يؤثر ذلك على مصير شعوب الاتحاد التي تتمتع بحياة مريحة بعد دخول دول أوروبا الوسطى و الشرقية و التي تعاني من تباين اقتصادي مقارنة بالدول الخمسة عشرة في الاتحاد الأوروبي.
- قضية اختلاف الثقافات داخل أوروبا التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، حيث قال "جان مونييه" (Jean Monnet) الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي " لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركّزت على الثقافة و ليس الاقتصاد " ، فوجود خمسة عشرة مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا، أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد، و من المحتمل أن يرتفع العدد إذا انضمت تركيا و يزداد بذلك التناقض الثقافي.

¹ المرجع نفسه، ص. 84.

- اختلاف في مواقف كلّ دولة من الاتحاد، فألمانيا تريد توسيعه و تحويله إلى فدرالية بعد انضمام دول أوروبا الشرقية، ليصبح كالاتحاد الفدرالي الأمريكي، و فرنسا من المتحمسين للاتحاد بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج، و التي مازالت مترددة في تطبيق استعمال اليورو بدلا من الجنيه الإسترليني في أراضيها.
 - اختلاف في الأنظمة السياسية و الاقتصادية، بحيث أن دول أوروبا الشرقية كانت تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي بالتالي فأنظمتها أنظمة شيوعية اشتراكية.¹
- و بصفة عامة فلقد أحدث التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي، تغييرات سياسية اقتصادية و اجتماعية يمكن إيجازها فيما يلي:

1. جميع الدول المرشحة تخضع إلى اتفاقية الانضمام، تفرض الكثير من الإجراءات التي وجب القيام بها و من بينها:
 - احترام الاتفاقيات الأوروبية مثل (حقوق الإنسان، البيئة، ضمان حقوق الأقليات).
 - إدخال و دعم الديمقراطية.
 - الالتزام باقتصاد السوق الحرّ و المنافسة.
 - الوصول إلى سياسة مشتركة (زراعية، اجتماعية، اقتصادية).
2. النمو الاقتصادي في جميع دول الاتحاد الأوروبي نتيجة التوسع عام 2004.
3. زيادة التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي.
4. ارتفاع الأسعار في البلدان العشرة الجديدة في الاتحاد، الذي رفع التضخم، بسبب تركيبة الأسعار المثبتة من الحكومة بسبب زيادة الضرائب غير المباشرة.
5. التطور الضريبي كان بصورة عامة ملائما لجميع دول الاتحاد الأوروبي.
6. مواطنو الاتحاد قبلوا بالمنافع الجوهرية التي أضافها توسع الاتحاد الخامس، و بحسب إحصائية معدّة من قبل المجلس الأوروبي، حول المنافع الظاهرية التي أحسّ بها المواطن الأوروبي جراء هذا التوسع، أشارت إلى أنما بين 46 و 48 بالمائة من مواطني أوروبا شعروا بمردود التوسع الإيجابي أثناء عامي 2003-2004، و ارتفعت هذه النسبة إلى 53 بالمائة بداية عام 2005.²

استنتاج الفصل

من الواضح أنّ التوسع الأخير للاتحاد الأوروبي نحو وسط و شرق أوروبا، أضخم توسّع مقارنة بالتوسعات الأخرى، حيث ضمّ عشرة دول دفعة واحدة ليرتفع العدد من خمسة عشرة إلى خمسة و عشرون دولة.

¹ أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص.ص. 17، 18، 19

² عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سابق، ص.ص. 89، 90.

و اعتبرت قضية عضوية دول أوروبا الوسطى و الشرقية محلّ شكوك و قلق عند الرّأي العام الأوروبي وذلك يعود إلى الفجوة الكبيرة في التنمية الاقتصادية و مستويات الإنتاج و المعيشة، كما أنّ مؤسساتها أقلّ كفاءة و تكنولوجيااتها أقلّ تقدماً، و سكانها أقلّ مهارة، و البنية الأساسية للسوق أقلّ تقدماً بكثير.

و من جهة أخرى فإنّ عملية التوسّع الأخير للاتحاد الأوروبي نحو بلدان وسط و شرق أوروبا، كانت بمثابة رهان لمجموعة الخمسة عشرة و الدول المنضمّة حديثاً على حدّ سواء، حيث وجدت هذه الاستقرار الذي منحها مصداقية أكثر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و في المقابل فيمثّل هذا التوسّع تحدياً لمجموعة الخمسة نظرة لتبايناتها الاقتصادية بالإضافة إلى قضايا الهجرة التي تشعر مجموعة الخمسة عشرة بالقلق، جراء تدفق العمّال الجدد الذي سوف يؤدي وفق وجهة نظرهم إلى خفض الأجور.

لكن هذا لا يخفي وجود إيجابيات هذا التوسّع بحيث أنّه فور انضمام الدول العشرة الجديدة من شرق و وسط أوروبا، اتّسعت السّوق الموحدة بالتّالي ارتفاع عدد المستهلكين إلى أزيد من مائة مليون مستهلك في السوق، إضافة إلى النّمو الاقتصادي الذي شهدته جميع دول الاتحاد خاصة الدول الشرقية منها عام 2004، وزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وكل هذا عائد بالمكاسب للاتحاد الأوروبي بشكل عام.

و بصفة عامة فإنّ توسّع الاتحاد، سيمكن من تعزيز وحدة القارة الأوروبية و تحويلها إلى منطقة أقوى اقتصادياً و سياسياً، قادرة على ممارسة ثقل على الساحة الدولية و من منافسة القوى الأمريكية و الآسيوية.

خاتمة

يعتبر الاتحاد الأوروبي أبرز مظاهر التعاون و نماذج التكامل الإقليمي التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن وليد خطة مسبقة بل كان نتيجة للتضامن الفكري و العلمي الذي سارعت به الدول الأوروبية للنهوض و بناء أوروبا.

فكان الفضل بما جاء به "مشروع مارشال" عام 1947، لإعادة بناء أوروبا فأعطى ذلك فكرة للقادة الأوروبيين من بينهم " روبرت شومان" Robert schuma، وزير خارجية فرنسا آنذاك، لتوحيد أوروبا حيث أنّ فرنسا و أوروبا لا تستطيع القيام لوحدها ، بل يجب التعاون و التضامن وهذا ما مهّد لتوقيع أول اتفاقية و هي اتفاقية "الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب" عام 1951 والتي كانت تضم ستة دول أوروبية، ثمّ تطوّر و تتوسّع الجماعة و تصبح "السوق أوروبية مشتركة"، بموجب ما تمّ الاتفاق عليه في معاهدة روما 1957. و من ثمّ تبدأ الدول الأوروبية بالانضمام و طلب العضوية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، فتأتي معاهدة ماستريخت 1992 و التي تمخض عنها قيام الاتحاد الأوروبي.

واصل الاتحاد الأوروبي توسّعه ليشمل أوروبا الوسطى و الشرقية و يشهد أكبر توسّع في تاريخه عام 2004 و الذي أثر على الاتحاد من عدّة جوانب بعضها كان سلبيا و البعض الآخر إيجابيا.

ففي حين ازداد النمو الاقتصادي لدول الاتحاد المنضمة حديثا كان ذلك مكلفا جدا بالنسبة لدول الاتحاد الخمسة عشرة.

و من جهة أخرى حقّق توسّع الاتحاد الأوروبي الخامس زيادة في التبادل التجاري خاصة بالنسبة لدول شرق و وسط أوروبا حيث ازدادت صادراتها 19 بالمئة و استيراداتها 17 بالمئة سنة 2004، لكن أثر ذلك على السياسة الزراعية المشتركة.

عموما فإن كان توسّع الاتحاد الأوروبي و توحيد القارة الأوروبية يمنحها صورة إيجابية على الصعيد الخارجي، بحيث أصبح لها ثقل اقتصادي و سياسي في الساحة الدولية، إلّا أنّ ذلك لا يلغي وجود خلافات داخلية خاصة ما يتعلق باختلاف الثقافات و وجهات النّظر حول مستقبل الاتحاد الأوروبي و الطريق الذي سيسلكه هذا المسار التكاملي.

اولا- المراجع باللغة العربية

- 1 جون بيندر و سايمون اشروود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة خالد غريب علي، الطبعة الأولى، هنداوي للتعليم و الثقافة، 2012
- 2 حسن عبد القادر صالح مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير ط.1 عمان الأردن 2004
- 3 حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية و الديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002
- 4 روبيرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة فتحي خضر، الطبعة الأولى، هنداوي للتعليم و الثقافة 2012
- 5 عبد الحكيم الفلالي، الاتحاد الأوروبي نحو الاندماج
- 6 عبد اللطيف الصباغ، تاريخ أوروبا المعاصر
- 7 عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2002
- 8 محمد رثبف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية 2005
- 9 مخلص عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الطبعة الأولى الأكاديميون للنشر و التوزيع 2012
- 10 هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جريرة 2005

ثانيا دوريات

- 1 عبد اللطيف شهاب زكري، آليات و مضامن التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي تراكم معرفي و دروس مستفادة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50، العراق 2016
- 2 عبد الناصر جندلي، التكامل، مقارنة مفاهيمية و تنظيرية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد الثالث، أوت 2015
- 3 علاوي محمد لحسن، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 7، 2009

ثالثا الرسائل المذكرات

- 1 إيمان قسطللي، صحرة ناصري، حلف وارسو و أوروبا الشرقية في ظل القطبية الثنائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
- 2 أيمن حبيبة و بوخلوط حنان، الاتحاد الأوروبي و دوره في تحقيق التكامل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
- 3 خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية المرجعية القانونية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية
- 4 شهاب نوال، أثر التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
- 5 كفية قسيموري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
- 6 كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، رسالة ماجستير

رابعا :المقالات

- 1 تريكس فرانسيس، أوروبا الشرقية منذ بدايات القرن العشرين حتى الآن، ترجمة سهام عبد الله sjoseph.ucdavis.edu/ewic/ewic-arabic/easterneuropPDF

خامسا : المراجع الإلكترونية

www.newworldencyclopedia.org/entry/eastern_europe

Résumé

L'union européenne est un partenariat entre 28 Etats (après l'adhésion de la Bulgarie et la Roumanie en 2007 et la Croatie en 2013).

Ses racines historiques remontent à la fin de la seconde guerre mondiale, lorsque six Etats décident de créer la communauté économique européenne. Au vu de beaucoup de souffrances et de destructions matérielles provoquées par les deux guerres mondiales, le besoin de garantir durablement la paix était particulièrement évident à la fin des années quarante.

C'est alors pour cette raison que Robert Schuman, ministre français des affaires étrangères, proposa à l'Allemagne de se réunis au sein d'un marché commun, sous le contrôle d'une autorité supérieure, les industries du charbon et de l'acier, secteurs clés de l'économie à cette époque. En 1951, ces deux pays fondèrent avec la Belgique, l'Italie, le Luxembourg, et les Pays- bas, « La communauté européenne du charbon et de l'acier ».

L'objectif poursuivie par la communauté européenne, est de créer un marché intérieur où les marchandises, les personnes, les services, et les capitaux circuleraient librement. C'est ainsi que la communauté européenne s'est élargit, après l'adhésion du Royaume- uni, l'Irlande, et le Danemark en 1973, et en 1981 ce fut le tour de la Grèce, puis en 1986 celui de l'Espagne et du Portugal.

En 1989, des changements profonds et inattendus sont survenu ; L'ouverture occidentale de la Hongrie et la chute du mur de Berlin qui mèneront à la dissolution de l'union soviétique en décembre 1991, ce qui a bouleversé le continent européen.

Après la fin de la guerre froide et la réunification de l'Allemagne, le traité de Maastricht a fondé en 1992 « L'union Européenne ». Ainsi, l'Autriche, la Suède, et la Finlande, ont quitté l'association européenne de libre échange, pour adhérer à l'union européenne en 1995, l'union européenne a vu alors le nombre de ses Etats passer a quinze.

Résumé

Le traité d'Amsterdam 1997 a réformé le traité de Maastricht, il s'agissait surtout de rendre l'union européenne plus opérationnelle, notamment en vue de l'élargissement vers l'est, soit l'intégration de plusieurs Etats d'Europe centrale et orientale.

L'union a vécu alors en 2004, la plus grande vague d'élargissement de son histoire, avec l'adhésion de la Pologne, la Hongrie, la Slovénie, la République tchèque, la Slovaquie, la Lettonie, l'Estonie, la Lituanie, Chypre et Malte. En 2007 deux autres Etats adhèrent à l'union européenne c'est la Bulgarie et la Roumanie, et la Croatie le 1^{er} juillet 2013, et est devenue ainsi le 28^{eme} Etat de l'union européenne.

Un élargissement qui a joué un rôle important, dans la transition pacifique des pays candidats, vers la démocratie et l'économie sociale du marché, et a aussi permis de tourner la page de la division idéologique de l'Europe résultant de la guerre froide, et d'accomplir un pas décisif vers une Europe stable et prospère.

يعتبر الاتحاد الأوروبي، شراكة بين ثماني و عشرون دولة أوروبية (و هذا بعد انضمام بلغاريا و رومانيا عام 2007 و كرواتيا سنة 2013).

تعود جذوره التاريخية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما قرّرت سنّة دول أوروبية إنشاء جماعة اقتصادية أوروبية.

و بعد معاناة عديدة، و خسائر مادية خلفتها الحربين العالميتين، أصبحت الحاجة إلى تحقيق و ضمان السلام الدائم شيئا واضحا و ضروريا مع نهاية الأربعينيات. و لهذا اقترح "روبيرت شومان" وزير الخارجية الفرنسي آنذاك على ألمانيا، الاجتماع ضمن سوق مشتركة تكون تحت رقابة سلطة أعلى.

و في تلك الفترة، كانت صناعات الفحم و الحديد القطاع الأساسي للاقتصاد. و في عام 1951، أسّست هاتين الدولتين مع كلّ من بلجيكا، إيطاليا، لوكسمبورغ، و هولندا " الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم و الصلب"

و كان الهدف الذي اتّبعته الجماعة الأوروبية، خلق سوق محلّية تسمح بحرية انتقال السلع و الخدمات كذلك الأشخاص ورؤوس الأموال. بالتّالي توسّعت الجماعة لتضمّ كلّ من بريطانيا، أيرلندا، و الدنمرك عام 1973، و في عام 1981، جاء دور اليونان للانضمام للاتحاد، و في سنة 1986 انضمت كلّ من البرتغال و اسبانيا

و في سنة 1989، حصلت تغييرات عميقة غير متوقعة على الساحة الدولية، حيث افتتحت الحدود الشرقية لأوروبا بعد سقوط جدار برلين و من ثمّ تفكّك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991، بالتالي تدهور أوضاع القارة الأوروبية خاصة، والعالم عامة.

و بعد نهاية الحرب الباردة و اتحاد الألمانيتين، تأسّس الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت 1992، بالتّالي انضمام كلّ من النمسا، السويد، و فنلندا إلى الاتحاد عام 1995، و بهذا أصبح عدد الدول الاعضاء في الاتحاد خمسة عشرة دولة.

في عام 1997، وقّعت اتفاقية "أمستردام" التي جاءت لإصلاح اتفاقية ماستريخت بل كذلك لتهيئة الاتحاد الأوروبي خصوصا من أجل التوسع نحو الشرق، أي انضمام عدّة دول من وسط وشرق أوروبا.

شهد الاتحاد الأوروبي عام 2004، أكبر عملية توسعية في تاريخه، بعد انضمام كلّ من بولندا، المجر، سلوفينيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، ليتوانيا، استونيا، ليتوانيا، قبرص، و مالطة. و لم يتوقف الاتحاد الأوروبي عند هذه النقطة، ففي عام 2007 انضمت بلغاريا و رومانيا و في جويلية 2013 انضمت كرواتيا و كانت الدولة الثامنة و العشرون المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي.

و لقد لعب هذا التوسّع دوراً مهماً في الانتقال و التحول السلمي للدول المنضمة حديثاً نحو الديمقراطية و اقتصاد السوق، كما سمح ذلك بقلب صفحة الانقسام الإيديولوجي الناتج عن الحرب الباردة، و تحقيق خطوة حاسمة نحو أوروبا مستقرّة و مزدهرة.